الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

ميدان العلوم الساسية

تخصص علاقات دولية

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي

بعنوان

السياسة الإفريقية الجزائرية بعد 2015

إعداد الطالب

الهواري مخوخ

إشراف الدكتور

محمد بوضياف

لجنة المناقشة

اللقب والإسم	الرتبة	الصفة
الدكتور: بوضياف محمد	أستاذ في جامعة مسيلة	رئيسا
الدكتور : خوني يوسف	أستاذ في جامعة مسيلة	مشرفا ومقررا
الدكتور: خوجة اسامة	أستاذ في جامعة مسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية 2022-2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم : العلوم السياسية.

المرجع: القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لانجاز البحث

أنا الممضي أدناه،

السيد(ة) العواري يوسف

الصفة: طالب، أستاذ باحث، باحث دائم

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 106039028

الصادرة بتاريخ 2017/09/20 عن دائرة/ بلدية مسيف

المسجل(ة) بكلية الحقوق قسم : العلوم السياسية.

والمكلف بانجاز أعمال بحث (مذكرة ماستر، مذكرة ماجيستير، أطروحة دكتوراه) الموسومة بـ :

السياسة الإفريقية اتجاه أزمة سد النهضة.

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ 07/06/2022.

إمضاء المعني

مصادقة على التوقيع

السيد: يوسف العواري

ب.ت.و./رس رقم: 106039028

بتاريخ: 2017/09/20

من طرف: بلدية مسيف

حعافرة في: 2022-06-07

رئيس المجلس الشعبي البلدي المفوض

موسى مختار

Scanné avec CamScanner

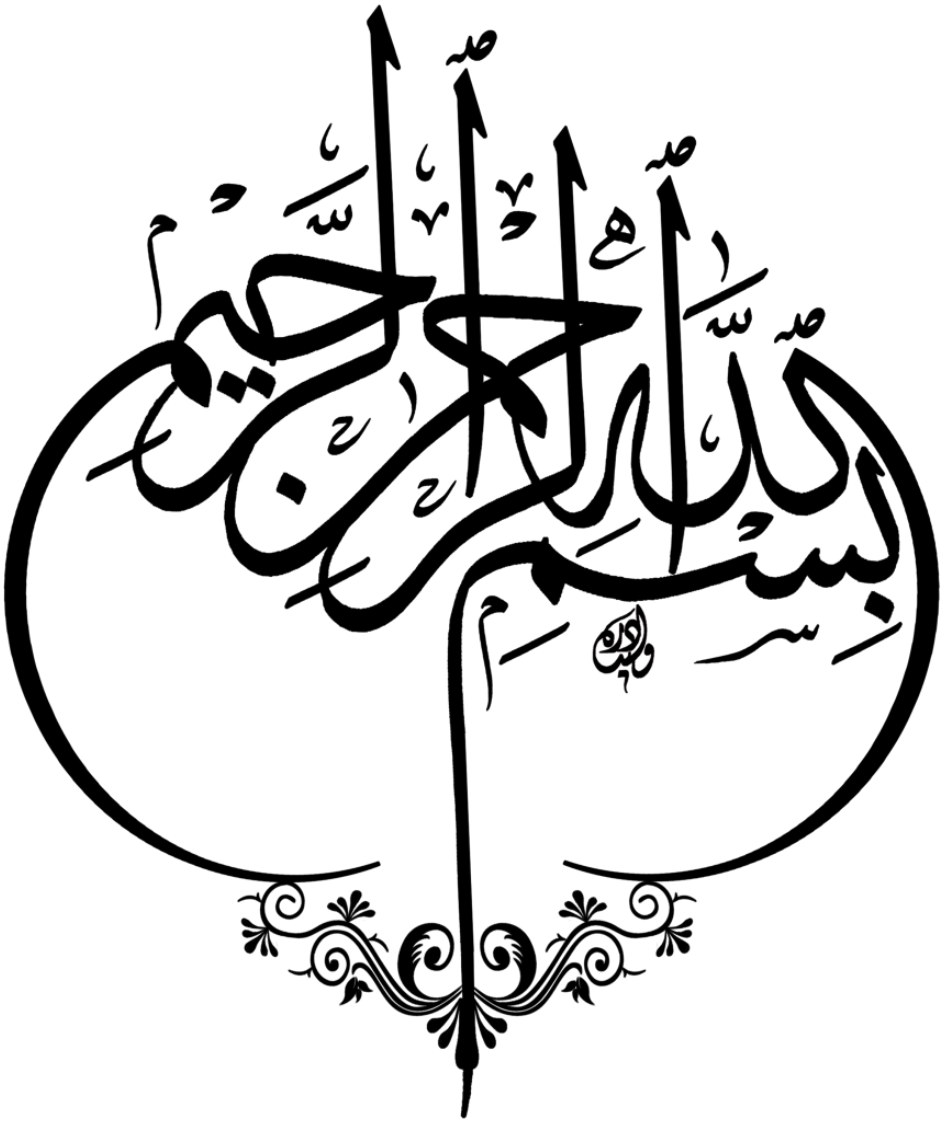
بسم الله الرحمن الرحيم

تشكرات

الحمد لله الذي وفقني وأعانني لإعداد هذا العمل المتواضع.

إيمانا بقول الحبيب المصطفى صلى الله عليه وسلم: " لا يشكر الله من لا يشكر الناس"

أتقدم بخالص الشكر وعظيم التقدير والعرفان إلى الأستاذ المحترم الدكتور محـــمد بوضياف، الذي شرفني بقبوله الإشراف على هذه المذكرة.

كما أتوجه بشكري المسبق للجنة المناقشة، وأتشرف بمناقشة عملي هذا من طرفهم.

كما لا يفوتني أن أتقدم بشكري الجزيـــل لكل من ساعـــــــدني في إعداد هذه المذكرة من قريب أو من بعيد.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

الوالدين الكريمين حفظهما الله ورعاهما

إلى إخوتي الكرام

إلى كل العائلة الكبيرة

إلى أساتذتي و أصدقائي الأعزاء:

الأستاذ : عادل(فؤاد) حميدوش، الأستاذ: حديدي بلخيري ، الأستاذ بداوي العمري الدكتور: بن عيسى سيد علي، المهندس: ضيف حسان الدكتور : ياسين لاغة، الدكتور : مراد مصباح ، الأستاذ: بركاتي ناصر، الأستاذ: عبد الحميد ضياف حمادوش المولود، الشيخ : بوطبة زعيم ، الطيب يحياوي ، الشيخ: حسن ، الشيخ: ياسين ، الشيخ: أحمد ، الحاج: عبد الرحيم بعارة ، خالي حمزة ، الشيخ: النذير بلعروسي ، الحاج العياشي

إلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية – جامعة المسيلة.

إلى كل طلبة الماستر 2 علاقات دولية – جامعة المسيلة

إلى زملاء الدراسة رفقاء الدرب

إلى كل عمال وموظفي بلدية تفرق

إلى كل سكان بلدية تفرق

إلى كل سكان دائرة جعافرة.

الى الزعيم: يوسف بومدين الهبيري

السياسة الإفريقية الجزائرية بعد 2015

مقدمة

الفصل الأول: البعد الأمني والسياسة الإفريقية الجزائرية – الإطار النظري والمفاهيمي.

المبحث الأول: البعد الأمني والسياسة الخارجية– إطار مفاهيمي.

المطلب الأول: مفهوم الأمن.

المطلب الثاني: مستويات الأمن.

المطلب الثالث: أبعاد الأمن في السياسة الخارجية.

المبحث الثاني: البعد الأمني والسياسة الخارجية– إطار نظري.

المطلب الأول : المفهوم العقلاني للأمن.

المطلب الثاني: المفهوم الليبرالي للأمن.

المطلب الثالث: المفهوم النقدي للأمن.

المبحث الثالث: الإطار النظري للسياسة الخارجية.

المطلب الأول : مفهوم السياسة الخارجية.

المطلب الثاني: محددات وأدوات السياسة الخارجية.

المطلب الثالث: نظريات السياسة الخارجية.

الفصل الثاني: المقاربة الأمنية الجزائرية تجاه افريقيا بعد 2015.

المبحث الأول: تحديات الأمن القومي الجزائري على الجبهة الساحلية.

المطلب الأول: التحديات الجيوسياسية في الساحل الإفريقي.

المطلب الثاني: تحديات أزمة الطوارق.

المطلب الثالث: تحديات أزمة الإرهاب.

المبحث الثاني: السياسة الأمنية الخارجية للجزائر بعد 2015.

المطلب الأول :الإستراتيجية الجزائرية الإفريقية بعد 2015.

المطلب الثاني: أبعاد السياسة الأمنية للجزائر بعد 2015.

المبحث الثالث: الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإفريقية بعد 2015.

المطلب الأول :الوساطة الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية.

المطلب الثاني: الوساطة الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة المالية.

المطلب الثالث: تقييم الوساطة الجزائرية في حل الأزمات.

الخاتمة

مقدمة

تقديم الدراسة:

تحظى القارة الإفريقية باهتمام دولي بارز، خاصة من طرف القوى الكبرى في النظام الدولي على رأسهم فرنسا باعتبارها صاحبة نفوذ تقليدي في القارة إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية في إطار إستراتيجيتها الدولية لمكافحة الإرهاب، حيث يعود هذا الاهتمام إلى عدة معطيات اقتصادية و سياسية وأخرى أمنية، وبحكم موقع الجزائر المتاخم لدول الساحل الإفريقي فإن أمنها القومي مرتبط بأمن واستقرار المنطقة، كما يتأثر بمختلف التهديدات الأمنية التي تشهدها المنطقة أخطرها التهديد الإرهابي العابر للحدود، وأزمة الطوارق، إذ تشكل منطقة الساحل الإفريقي أهمية كبيرة بالنسبة للجزائر باعتبارها متاخمة لحدودها الجنوبية الواسعة التي يصعب مراقبتها والسيطرة عليها، ولعل الرابط المشترك بين هذه التهديدات هو الفراغ الأمني الذي تركته حكومات بعض دول المنطقة.

وسنحاول في هذه الدراسة مناقشة وتحليل السياسة الخارجية الجزائرية الموجهة إلى إفريقيا في مرحلة ما بعد 2015 ، خاصة بإبراز دور الدبلوماسية الجزائرية ومدى نجاعتها في مواجهة النزاعات والتهديدات القادمة من إفريقيا عموما ومن منطقة الساحل الإفريقي خصوصا .

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية السياسة الإفريقية الجزائرية بعد 2015 من خلال التعريف بمواضيع ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية الموجهة إلى إفريقيا بصفتها فاعلا محوريا في المنطقة، وذلك بإبراز السياسة الأمنية المنتهجة ودورها في التصدي للازمات والتهديدات القادمة من جنوبنا المتاخم للساحل الإفريقي، كما تتجلى أهمية الدراسة أيضا من خلال توضيحها لدور الدبلوماسية الجزائرية وفعاليتها في مجابهة الأخطار التي تصدرها القارة ،وذلك بإبراز وساطة الجزائر في حل الأزمات خاصة في ليبيا ومالي ، وكيفية مواجهة الإرهاب العابر للحدود وكذا التعامل مع أزمة الطوارق، وذلك وفق مقاربة أمنية خاصة بالجزائر تضمن لها حماية حدودها.

أهداف الدراسة :

هناك العديد من الأهداف التي نسعى الى الوصول اليها من خلال هذه الدراسة من أبرزها:

- التعرف على مفهوم السياسة الخارجية الجزائرية والمقاربة الأمنية المنتهجة للتصدي للتحديات الجيو سياسية القادمة من منطقة الساحل الإفريقي خصوصا.
- التعرف على إستراتيجية الجزائر في مواجهة أزمة الإرهاب وأزمة الطوارق.
- إبراز دور وفعالية الدبلوماسية الجزائرية ووساطتها في حل النزاعات والأزمات في القارة.
- تتبع مختلف المحطات والسياسات المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية للتصدي لكل للتهديدات الخارجية .

أسباب اختيار الموضوع :

اختيارنا لهذا الموضوع يعود لعدة أسباب ذاتية وموضوعية وهي:

الأسباب الذاتية :

لقد وقع اختيارنا على هذا الموضوع لإحساسي بوجود رغبة في دراسة المواضيع المتعلقة بالسياسة الخارجية الجزائرية الموجهة إلى إفريقيا، والتي تعد تعد من المواضيع المهمة لكون الجزائر طرفا فعالا ومحوريا في القارة السمراء، وهي ضمن تخصصي الدراسي (علاقات دولية)، وكذا لرغبتي في البحث والتعمق في الموضوع مستقبلا.

الأسباب الموضوعية:

من بين أهم الأسباب الموضوعية التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع ما يلي:

- لقد وقع اختيارنا لموضوع السياسة الإفريقية الجزائرية محاولة لتقديم إضافة علمية في هذا المجال ولاعتقادي بأن السياسة الخارجية الجزائرية كانت ولا تزال مؤثرة في القارة لكون الجزائر طرف محوري في المنطقة، ولأنه مجال حيوي للدراسات الأكاديمية والبحوث المختلفة التي تعنى بدراسة دور الدبلوماسية الجزائرية في حل ومواجهة الأزمات خاصة ما تعلق منها بأزمة الإرهاب.

- لمواكبة التطورات والمستجدات القادمة من جنوب الجزائر خاصة منطقة الساحل الإفريقي التي تعتبر مهد النزاعات.

إشكالية الدراسة :

تعتبر القارة الإفريقية من الدوائر الهامة للسياسة الخارجية الجزائرية، حيث ترتبط الجزائر بإفريقيا ارتباطا وثيقا تاريخيا، جغرافيا، اقتصاديا، وأمنيا، الأمر الذي جعلها لاعبا محوريا في المنطقة، ولقد حرصت الجزائر على توطيد وتدعيم العلاقات الجزائرية الإفريقية في شتى الأصعدة من خلال تفعيل دور الدبلوماسية لحل الأزمات ومجابهة التحديات القادمة من منطقة الساحل، ومنه فالإشكالية التي تثار في هذا الإطار هي:

- **ما مدى تأثير الدور الذي لعبته الجزائر تجاه القارة الإفريقية بعد سنة 2015 ؟**

و تتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات التالية:

- ماهي التحديات الجيوسياسية في منطقة الساحل الإفريقي بعد 2015 ؟
- ماهي السياسة الأمنية الجزائرية وفيما تتمثل أبعادها؟
- ماهو دور الدبلوماسية الجزائرية وفيما تتمثل أهم الوسائط المنتهجة لحل النزاعات ؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية:

- تعتبر التحديات الأمنية المحرك الرئيسي لدور السياسة الخارجية الجزائرية في حل الأزمات والنزاعات العابرة للحدود.

الفرضية الأولى:

- تزايد نشاط السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الساحل الإفريقي مرتبط بوجود إرادة سياسية جزائرية في لعب دور محوري في القارة الإفريقية .

الفرضية الثانية:

- تخوف الجزائر من تصدير أزمات القارة الإفريقية إليها كان عاملا أساسيا في تفعيل الدبلوماسية الجزائرية لحل هذه الأزمات في المنطقة.

حدود الدراسة:

1- الإطار الزماني:

زمنيا تبدأ هذه الدراسة من سنة 2015 إلى الوقت الراهن، مع التركيز أكثر على دراسة السياسات الأمنية الجزائرية ودور السياسة الخارجية، وتسليط الضوء على أهمية الوساطة و الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات في إفريقيا بعد 2015.

2-الإطار المكاني:

هذه الدراسة ستسلط الضوء على السياسة الإفريقية الجزائرية بعد 2015، من خلال التركيز على السياسة الخارجية الجزائرية وأبعادها الأمنية، وكذا أهم الأدوار الدبلوماسية المنتهجة لحل النزاعات في المنطقة.

المقاربة المنهجية للدراسة:

تحتاج كل دراسة علمية إلى مجموعة من المناهج والإقترابات التي تمكننا من مناقشة وتحليل الظواهر أو القضايا التي تثير إشكاليات على المستويين النظري والعملي، وانطلاقا اخترنا المناهج التالية التي تتناسب مع هذه الدراسة:

- **المنهج الوصفي:**

تم الاعتماد على المنهج الوصفي لأنه يتناسب مع طبيعة الدراسة، ويعتبر هذا المنهج الأكثر استعمالا في الدراسات السياسية عامة، فهو يقوم على تفسير الوضع القائم للظاهرة من خلال تحديد ظروفها و أبعادها المرتبطة بها، وعليه سيمكننا هذا المنهج من التعرف على توجهات السياسة الخارجية وأبعادها الأمنية.

المنهج التاريخي:

تم الاستعانة بالمنهج التاريخي لفهم مرجعية السياسة الخارجية الجزائرية، واستعراض أهم المحطات التي توقفت عندها الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمات في القارة الإفريقية بعد 2015.

أدبيات الدراسة:

1- الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد:

دراسة آكاديمية منشورة للكاتب هايل عبد المولى طشطوش، ركز فيها على كل ما يحيط بالأمن ابتداء من الأمن الوطني والقومي والعالمي وكذلك عناصر قوة الدولة وبيان أثر النظام العالمي المعاصر. وقد اعتمدت على هذا المرجع في الجانب النظري لتحديد أبعاد ومستويات الأمن الإنساني.

2- السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي 1999-2017

كتاب للدكتورة وهيبة دالع، تطرقت فيه إلى محددات السياسة الخارجية تجاه منطقة الساحل الإفريقي وآلياتها لمعرفة دوافع اهتمامها بهذه المنطقة مع توضيح مدى نجاعة دبلوماسيتها في حل الأزمات، فهي بذلك تهدف إلى تقديم تصور لمستقبل السياسة الخارجية الجزائرية بعد 2015. وتم الإستعانة به لفهم السياسة الخارجية الجزائرية وأبعادها.

3-التهديد الإرهابي في منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساته الأمنية على الجزائر في فترة 2011-2020

أطروحة لنيل شهادة دكتورة للباحث عبد الوهاب غربي، تطرق فيها إلى التهديد الإرهابي العابر للحدود في منطقة الساحل الإفريقي، ووضح فيها أبعاد السياسة الأمنية الجزائرية المنتهجة للحد من أزمة الإرهاب،وكذا إبراز دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمات خاصة في مالي وليبيا. اعتمدت عليه لفهم تحديات الأمن القومي الجزائري خاصة أزمة الإرهاب.

4- NEW PATTERNS OF GLOBAL SECURITY IN THE TWENTY FIRST- CENTURY:

هو كتاب باللغة الإنجليزية لمؤلفه BARRY BUZANركز فيه على الأنماط الجديدة للأمن العالمي في القرن الواحد والعشرين، وقد تم الاستعانة به في الجانب النظري للدراسة وذلك لتحديد مفهوم الأمن وأبعاده.

الفصل الأول

البعد الأمني والسياسة الإفريقية الجزائرية

– الإطار النظري و المفاهيمي–

المبحث الأول: البعد الأمني والسياسة الخارجية– إطار مفاهيمي

لقد شكل الأمن على مر التاريخ الهاجس الأكبر لرجال الدولة وصناع السياسة، الذين اعتبروا ضمان ظروف البقاء والإستمرار أعلى أولويات السياسة الخارجية والداخلية على حد سواء، ومع بداية القرن الحادي والعشرين شهدت القضايا الأمنية اهتماما بالغا من لدن المجتمعات العلمية ووحدات المجتمع الدولي، فكما أكد المؤرخ " جان ديليمو " أنه: " في تاريخ الجماعات تتغير المخاوف ولكن الخوف يبقى".[1]

المطلب الأول: مفهوم الأمن

يعتبر مفهوم الأمن من أكثر المصطلحات السياسية إثارة للجدل لإرتباطه ببقاء الأفراد والشعوب والدول واستمرارها .

فقد أشارت معظم المعاجم اللغوية العربية والأجنبية إلى أن الأمن مرادفا للطمأنينة وهو مساويا لغياب الخطر نقيضا للخوف ويستعمل عادة للتعبير عن التحرر من الخطر أو الغزو أو الخوف، ورغم أن هذه المصطلحات غير مترادفة إلا أنها تحمل تقريبا نفس المعنى أي غياب الأمن.

فالأمن لغة: مصدر فعل أمن أمنا وأمانا وأمننه ويعنى السلامة يقال أمن من الشر أي سلم منه.[2] وهو مشتق من المصطلح SECURITAS المتكون من SINI بمعنى غير وفكرة CURAبمعنى غياب السلامة والأمن.[3]

إن مفهوم الأمن من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي لأنه مفهوم نسبي ومتغير ومركب وذو أبعاد عدة ومستويات متنوعة، يتعرض لتحديات وتهديدات مباشرة وغير مباشرة من مصادر مختلفة، تختلف درجتها واعدادها وتوقيتها سواء تعلق الأمر بأمن الفرد أو أمن الدولة أو النظام الإقليمي أو الدولي، فهو احد المفاهيم المركزية في حقل العلاقات الدولية

---

[1]– إينياسيو رامونيه، **حروب القرن الحادي واعلشرين: مخاوف وأخطار جديدة**، ترجمة خليل كلفت(القاهرة : دار العالم الثالث، 2005) ، ص 122.

[2]– هايل عبد المولى طشطوش،**الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي** ،ط1،(عمان: دار المكتبة حامد للنشروالتوزيع، 2012) ،ص ص 12–14.

[3] -THIERRY BALAZCQ, **QU'EST-CE QUE LA SECURITE NATIONAL**, LA REVUE YNTER NATIONAL, P92.

الذي اتسم بالغموض الشديد منذ ظهور العلاقات الدولية كحقل علمي مستقل عقب الحرب العالمية الأولى. [1]

تعريف أروند وولفر: يقصد بالامن من وجهة النظر الموضوعية عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة ،أما من وجهة النظر الذاتية فيعنى عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر.

تعريف **باري بوزان** الذي يعد من أبرز المختصين في الدراسات الأمنية ويعرفه:بأنه العمل على التحرر من التهديد وفي إطار النظام الدولي هو قدرة المجتمعات والدول الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغير التي تعتبرها معادية [2]

كما يرى بوزان أنه ينبغي لتعريف الأمن الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل، بدءا بالسياق السياسي للمفهوم ومرورا بالأبعاد المختلفة له وانتهاء بالغموض والاختلاف الذي يرتبط بع عند تطبيقه في العلاقات الدولية، ويعتبر تعريفه من أكثر التعريفات تداولا في الأدبيات الأمنية.إذ يرى أن الأمن يعني:" العمل على التحرر من التهديد". فالحد الأدنى للأمن هو البقاء، لكنه يتضمن أيضا إلى حد معقول سلسلة من الإهتمامات الجوهرية حول شروط حماية هذا الوجود.[3]

المطلب الثاني: مستويات الأمن:

ميز المفكر البريطاني باري بوزان الذي أسس لأول تقسيم فصل القضايا الأمنية في فكر الدراسات الأمنية ، في كتابه **الناس،الخوف إشكالية الأمن القومي في العلاقات الدولية** بين خمسة قطاعات أساسية للأمن وهي:الأمن العسكري،الأمن السياسي ،الأمن الاقتصادي ،الأمن المجتمعي،الأمن البيئي ،وقد شدد في كون هذه القطاعات لا تعمل بمعزل عن بعضها البعض لوجود تداخل وتأثير متبادل فيما بيها ،وهذه

---

[1]– سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 19،2008 ، ص 9.

[2]– جون بيليس وستيف سميث،**عولمة السياسات العالمية**،ترجمة ونشر: ط1، (دبي: مركز الخليج للأبحاث ، 2004) ،ص414 – 115.

[3] -BARRY BUZAN, **« NEW PATTERNS OF GLOBAL SECURITY IN THE TWENTY-FIRST CENTURY»**INTERNATIONAL AFFAIRS,vol.3(1991),pp432-433.

القطاعات هي القطاع العسكري، القطاع السياسي، القطاع الاقتصادي، القطاع المجتمعي، القطاع البيئي[1].

الأمن السياسي: يتفرع الأمن السياسي إلى :سياسة داخلية لإدارة شؤون المواطنين ورعاية إحتياجاتهم ومعالجة مشاكلهم،وسياسة خارجية لإدارة مصادر قوة الدولة ومكانتها في المجتمع الدولي،ويكون الأمن السياسي الداخلي من خلال تحقيق الإستقرار في إطار الشرعية الدستورية والتحكم في تسيير الحياة السياسية من خلال توجيه القوى الحزبية ومختلف الفواعل السياسية لخدمة مصالح الأمة،أما الأمن السياسي الخارجي فيكون من خلال قدرة الدولة على توظيف عناصر قوتها بشكل صحيح دون الخضوع للضغوط الخارجية، يهدف إلى إيجاد نظام سياسي قائم على بناء ديمقراطي يلغى كافة أشكال التسلط بما يضمن الإحترام الكلي للمواطنيين وتمكينهم من حقوقهم الإنسانية الأساسية .[2]

الأمن الصحي: يرتبط بكيفية ومدى قدرة الدول على حماية أفراد المجتمع من مختلف المخاطر التي تهدد صحتهم وحياتهم ،وغياب الأمن الغذائي والبيئ من أكبر دواعي غياب الأمن الصحي ،حيث أن مستوى التغذية ونوعيتها عامل رئيسي في تدهور صحة الإنسان،كما أن التلوث الهواء نتيجة النفايات الصناعية من أكبر مهددات الأمن الصحي. [3]

الأمن الشخصي: ويرتكز على كيفية تأمين الأفراد وحمايتهم من مختلف التهديدات كالنزاعات المسلحة، والإتجار بالبشر،الجريمة المنظمة،تجارة المخدرات، الأسلحة، فتحقيق الأمن الشخصي مرهون بمدى القدرة على الحد من درجة إنتشار وخطورة هذه التهديدات

ويلعب الاستقرار السياسي وقوة النظام السياسي الديمقراطي أو التنمية الشاملة دورا محوريا في القضاء على مثل هذه التهديدات.[4]

---

[1] -BARRY BUZAN**,: SECURITY ANEUR FRAME WORK FOR ANALYSIS IYNNERRRER PUBLISISHRS.**1998.

[2]–هايل عبد المولى طشطوش،**الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي** ،ط1،(عمان: دار المكتبة حامد لنشروالتوزيع، 2012)، ص12.

[3]– فايز محمد الدويري،مفهوم الأمن مستوياته وصيغه وتهديداته،**المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد16،2008 ،ص 104.

[4]–هايل عبد المولى طشطوش، مرجع سابق، ص 203.

الأمن الإنساني: يعتبر الفرد محور وهدف الأمن الإنساني ،فله الدور الأساس في تحقيقه من خلال مشاركته الفعالة في إنجاح السياسات التنموية ،وهو حجر الأساس لتحقيق أمن الدولة ،فالأمن الإنساني ينطلق من مستوى أدنى وهو الفرد إلى مستوى أعلى وهو الدولة أو النظام الدولي، فغياب الأمن الإنساني مرتبط بمشكلات الحياة اليومية للإنسان أكثر من ارتباطه بمشكلات عالمية أو نزاعات دولية ،فهو يقوم على الحماية من مخاطر الجوع والمرض والجريمة المنظمة والصراع الاجتماعي والقمع السياسي والمخاطر البيئية ،وهو مرتبط بحياة الناس في جميع أنحاء العالم الأغنياء والفقراء على حد سواء ،وهذا ما جاء في التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعنوان عولمة ذات وجه إنساني بأنه على الرغم مما تقدمه العولمة من فرص هائلة للتقدم البشري في كافة مجالات فإنها بالمقابل تفرض مخاطر على الأمن البشري وهذه المخاطر ستصيب الأفراد في الدول الغنية والفقيرة على حد سواء.

وحدد التقرير سبعة تحديات تهدد الأمن الإنساني وهى:عدم الاستقرار المالي،غياب الأمان الوظيفي وعدم استقرار الدخل،غياب الأمان الصحي،وغياب الأمان الثقافي،وغياب الأمان الشخصي،الأمان البيئي ،الأمان السياسي.[1]

الأمن الغذائي: مفهوم الأمن الغذائي كما طرحه البنك الدولي هو " حصول كل الناس في كل الأوقات على غذاء كاف لحياة نشطة وسليمة. وعناصره الجوهرية هي وفرة الغذاء والقدرة على تحصيله [2]، ويرتبط الأمن الغذائي بقدرة الدولة على تأمين الإحتياجات الغذائية للمواطنيها وإيصالها لهم في الوقت المناسب ،أي تمكين الفقراء من الحصول على إحتياجاتهم الغذائية،وتوفير الأمن الغذائي ينطلق من حسن إستغلال وتوظيف الإمكانيات الطبيعية والبشرية في السياسات التنموية المستديمة والشاملة.

الأمن الاجتماعي: فلكل مجتمع خصوصيات ومقومات ومكاسب يتميز بها عن غيره من المجتمعات ويقوم على حمايتها والحفاظ على وجودها واستمرارها،وتتمثل هذه المقومات والمكاسب في الوعاء الثقافي والقيم الأخلاقية والإيديولوجية والعقيدة المشتركة وتمتد إلى الكيان

---

[1]– محمد يوسف علوان، **القانون الدولي لحقوق الإنسان** ،ج1، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ،2005)،ص114.

[2]–رانية ثابت الدروبي ، "واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية "، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**،المجلد 25، العدد01،ص 288.

التنظيمي السياسي والمؤسساتي والقوانين التي تحكم العلاقات العامة والخاصة مما يتيح مبدأالعدالة الإجتماعية والمساواة.[1]

الأمن الإقتصادي:وهنا يكون النظام الاقتصادي أمنا عندما يتيح إمكانية وقدرة أفراد المجتمع على الإستجابة لتحديات الحياة والتكيف مع المتغيرات الاقتصادية والأزمات الخارجية ،وكذا قدرته على تحقيق تنمية مستدامة لقدراته البشرية والمادية ،يشكل الأمن الاقتصادي أهم دعائم الأمن البشري وذلك لمى له من أهمية وتداخل في شتى مجالات الحياة ،وتزيد أهميته خاصة من مخاطر العولمة الاقتصادية وضرورة العمل على تأمين الاستقرار في الإقتصاد على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي

الأمن العسكري:ويرتكز على الأمن الوطني أو القومي للدولة أو الأمة ويتحقق من خلال قدرة الدولة على مواجهة الإعتداءات العسكرية الخارجية بإمتلاكها لقدرات عسكرية وفق متطلبات العصر.[2]

الأمن البيئي:يتمحور حول مختلف الإجراءات الحمائية الموجهة لتأمين الطبيعة والبشر أو الحد من خطورة التهديدات ذات الطابع الإيكولوجي المهددة للطبيعة والبيئة ،ويتعذر على الدولة بمفردها إيجاد حلول أو وضع سياسات تأمينة لمشاكل التدهور البيئي المعقدة ،بل يجب وضع سياسات تعاون مع بقية المجتمع الدولي.[3]

الأمن الصحي: يرتبط بكيفية ومدى قدرة الدول على حماية أفراد المجتمع من مختلف المخاطر التي تهدد صحتهم وحياتهم ،وغياب الأمن الغذائي والبيئ من أكبر دواعي غياب الأمن الصحي ،حيث أن مستوى التغذية ونوعيتها عامل رئيسي في تدهور صحة الإنسان،كما أن التلوث الهواء نتيجة النفايات الصناعية من أكبر مهددات الأمن الصحي. [4]

---

[1]– هايل عبد المولى طشطوش،مرجع سابق ، ص ص 205– 210.

[2]– فايز محمد الدويري،مرجع سابق، ص ص 116– 126.

[3]– طشطوش،المرجع السابق، ص 119.

[4]– فايز محمد الدويري،مفهوم الأمن مستوياته وصيغه وتهديداته،**المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد16،2008 ،ص 104.

المطلب الثالث: أبعاد الأمن في السياسة الخارجية

إذا كانت السياسة الخارجية ينظر إليها على أنها سياسة وحدة دولية واحدة، إزاء العالم الخارجي، فإنها تنصرف إلى برامج العمل الخارجي لتلك الوحدة، وهذه البرامج تتبع من عدد الأبعاد، يمكن في إطارها التمييز بين مجموعتين رئيستين:

1- الأبعاد العامة: وتشمل التوجهات والأدوار والأهداف والاستراتيجيات:

فالسياسة الخارجية تتضمن مجموعة من التوجهات المعينة، كما تتضمن مجموعة من التفضيلات المتعلقة بالأشكال المستقبلية المحتملة (الأهداف)، ومجموعة من الأدوار (تتمثل في تصور صانعي السياسة الخارجية لمركز دولتهم في النسق الدولي ودوافع تلك السياسة، وتوقعاتهم لحجم التغير المحتمل في النسق الدولي نتيجة إتباع تلك السياسة) ومجموعة من الاستراتيجيات السياسية، وفي إطار توجهات السياسة الخارجية، ميز هولستي بين ثلاثة أنواع رئيسة، وفقاً لدرجة الانخراط في السياسة الخارجية هي: العزلة، التحالف، عدم الانحياز.[11]

ويضيف "ناصيف حتى" إلى التوجهات التي قال بها هولستي، توجهاً رابعاً هو "الحياد" الذي ينظر إليه كقرار تتخذه الدولة المعنية بملء إرادتها، تجاه دول أو قضايا معينة، على أن يتوفر في ذلك شرطين أساسيين: الأول "الامتناع" والذي يفرض على الدول المحايدة الامتناع عن تقديم مساعدات عسكرية مباشرة أو غير مباشرة إلى أحد طرفي نزاع معين، وكذلك عدم القبول باستعمال أراضيها للقيام بأعمال عسكرية من قبل أحد من هذه الأطراف. والثاني "التجرد" والذي يفرض علي الدولة المحايدة التعامل المتساوي مع هذه الأطراف، شريطة قيام هذه الأطراف باحترام أراضيها وسيادتها وحريتها في إقامة العلاقات التجارية مع أي منها[2].

---

[1] _ د. محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، (القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1989)، ص 62-63[1].

[2] _ د. نصيف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية**، (بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 1985)، ص 161 .

ووضع الدول المحايدة ناتج عن نظام قانوني معين، وعن قبول دول أخري به ذات تأثير عليها تعطيها ضمانات بهذا الخصوص، وذلك خلافاً للوضع في حالة الدولة غير المنحازة التي تختار هذا التوجه غير المنظم قانونياً وبالتالي لا يوجد عندها ضمانات بأن موقفها سيحترم من الدول الأخرى حال قيام نزاعات بينها، هذا مع ملاحظة أن الحياد قد يكون في بعض الحالات بـ "الفعل" حيث تسلك الدولة نهجاً حيادياً دون أن ينص على ذلك في اتفاقية أو إصدار إعلان رسمي من طرفها برغبتها في الحياد، وتكمن الأسباب وراء الحياد في نظر الدول الأقطاب في النظام الدولي أو الإقليمي إلى الأهمية الاستراتيجية لدولة معينة، والتي تري أن أهميتها لا تساوي مخاطر النزاع وكلفته للسيطرة عليها، أو أن توازن القوي بينها لن يسمح لأحدهما بجذب هذه الدولة إليه، كذلك فقد تري الدول الأقطاب أنه يمكن للدولة المحايدة أن تكون بمثابة قناة اتصال دبلوماسي وسياسي وإنساني في حال نشوء نزاعات بينها، وتؤدي بالتالي وظيفة مفيدة ذات مردود أكبر من محاولات السيطرة عليها أو جذبها إلى معسكرها كما في حالة الحياد السويسري[1]

2- الأبعاد المحددة:

وتنصرف إلى مجموعة القرارات والسلوكيات والمعاملات التي تتضمنها السياسة الخارجية: **القرارات:** اختيارات محددة لصانعي السياسة الخارجية بين بدائل متاحة لحل مشكلة محددة، ويعتبر ريتشارد سنايدر أشهر من درس قرارات السياسة الخارجية وقدم نموذجًا رائدًا لتحليلها السلوكيات السياسية الخارجية: هي التصرفات اللفظية أو العملية المحددة زمانًا ومكانًا، والتي يقوم بها الأشخاص الحكوميون المخولون رسميًا بالتصرف باسم الوحدة الدولية، والموجهة إلى العالم الخارجي لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، وقد درج دارسو السياسة الخارجية على رصد سلوك السياسة الخارجية من خلال ثلاث مؤشرات هي: الأحداث الدولية والسلوك التصويتي الدولي والسلوك الدبلوماسي الدولي.[2]

---

[1]- المرجع السابق، ص 162.

[2]- د. محمد السيد سليم، **التحليل العلمي للسياسة الخارجية** . إطار نظري، الفكر الاستراتيجي العربي، العدد 40، أفريل 1992، ص 140.

المعاملات: تشمل الأنشطة الاقتصادية والاتصالية ذات الطابع الدوري المنتظم والتي لا يمكن دراستها إلا على أساس تجميعي نظرًا لتكرارها، كالتجارة الخارجية والاتصالات الشعبية. وفهم السياسة الخارجية فهمًا متكاملاً، يتطلب فهم تلك الجوانب المتعددة لظاهرة السياسة الخارجية، ولا يكفي تناول واحد من تلك الجوانب كمؤشر على الجوانب الأخرى، لأنه من الممكن ألا تتجه جوانب السياسة الخارجية إلى وجهة واحدة، كأن تتعامل الدولة اقتصاديًا واتصاليًا مع دولة أخرى حتى بعد قطع العلاقات الدبلوماسية معها[1]. وفي إطار هذه الأبعاد، تأتي عملية صنع السياسة الخارجية، والتي تقوم على تشكيل الأهداف وترتيب الأولويات فيما بينها وتحديد الوسائل والأدوات التي يمكن من خلالها تحقيق هذه الأهداف.[2]

المبحث الثاني: البعد الأمني والسياسة الخارجية– إطار نظري.

المطلب الأول : المفهوم العقلاني للأمن.

إن الرائدَين الفعليين للمدرسة الواقعية الحديثة في العلاقات الدولية هما نيكولو مكيافيللي وتوماس هوبز، إذ افترض كِلا هذين الفيلسوفين السياسيين أن البشر تدفعهم بالأساس مصالحهم الذاتية وشهواتهم، وأن أكثر تلك الشهوات تفشيا وانطواء على خطورة محتملة هي شهوة السلطة. ورأيا أن حاكم الدولة هو الضامن الحقيقي والوحيد للسلام الداخلي؛ لأنه وحده

يتمتع بسلطة فرض ذلك السلام. بيد أنه في عالم السياسة الدولية الأشمل تسود شريعة الغاب، وقد رأيا أن السياسة الدولية هي صراع مستمر على السلطة، لا تترتب عليه لزاما حروب علنية متواصلة، ولكنه دائما ما يستلزم التأهب لخوض الحرب. وفي خضم حالة الفوضى السياسية المستمرة هذه، يكون المسار الحصيف الوحيد أمام الأمير هو شحذ أكبر قدر ممكن من القوة، وإعمالها في حماية المصلحة الوطنية لبلاده والسعي وراءها. ولهذا الغرض كانت القوة العسكرية هي المطلب الأهم، واعتبرت الثروة المتكونة عن التجارة والصناعة وسيلة في المقام الأول لاكتساب القوة العسكرية اللازمة.[3]

---

[1]– محمد السيد سليم، المرجع السابق، ص 142

[2]– السيد عليوة، **أصول العلاقات الدولية**، (القاهرة: كلية التجارة، جامعة حلوان، 2000)، ص 56

[3]– بول ويلكينسون، **العلاقات الدولية**،ترجمة لبنى عماد تركي، ط1،(مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2013)، ص 10.

ويتضمن المنظار الواقعي مجموعة من العقائد والتصورات عن السياسة الدولية تنطلق من مجموعة من الإفتراضات منها أن الدولة هي الفاعل الأساسي في السياسة الدولية، ولاتوجد سلطة تعلو سلطتها، وأن النسق الدولي يفتقر إلى نظام هرمي مما يجعله منطبعا بخاصية الفوضى، وأن الدول تمتلك هويات سياسية ذات سيادة، ويهيمن على تفكير قادة الدول حسابات القوة والاقتدار لذلك فهي تتنافس فيما بينها من أجل القوة والمصلحة وتعد الحرب أداة مشروعة لإدارة الشؤون الدولية[1]

وعليه فالمنظور الواقعي للأمن يركز على الدولة القومية (أمن حدودها، سيادتها، استقرارها) باعتبارها الفاعل المركزي، وإن لم يكن الوحيد في السياسة الدولية ضد أي تهديد عسكري خارجي، وأن القوة العسكرية هي الأداة الرئيسية لتحقيق الأمن[2].

المنظار الواقعي الجديد:

ويرى أنصار **الواقعية الجديدة** (البنيوية) وعلى رأسهم كينيث ولتز أن الحل للمعضلة الأمنية ولو نسبيا هو قيام علاقات تعاون تقلل حدة الخلاف والصراع الدولي، فدائما تبقى هناك فرص للتعاون المحدود من خلال الإرتباط والإلتزام بإتفاقيات الحد من إنتشار الأسلحة وغيرها، أما **شارلز جلاسر** يذهب إلى أبعد حد من ذلك ،حيث يرى إمكانية قيام علاقات تعاونية وثيقة وإيجابية وأن الأطراف والقوى المتنازعة قادرة على تحقيق أهدافها الأمنية عبر سياسات التعاون بدلا من السياسات التنافسية.[3]

---

[1]– محمد شلبي، "الدولة والتحولات الوطنية الراهنة"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والاعلامية**، (الجزائر: دار هومة، 2003)، ص122.

[2]– عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**: الجزائر، أوروبا، والحلف الأطلسي، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشرو التوزيع،2005)، ص 18.

[3]– عبد الناصر جندلي،**التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**،ط1،(الجزائر:دار الخلدونية ،2007)، ص 140.

ارتبطت الواقعية الجديدة بفكرة الحرب الباردة، وذلك بعد تشكل سياسة الإنفراج الدولي بين قوتي الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي لتتماشى مع متطلبات العلاقات الدولية الجديدة، والتي تقوم على الأمن بدلا من القوة العسكرية.[1]

وتنطلق الواقعية الجديدة من فكرة جديدة مفادها أن الدول تعمل من منطلق الحوافز المادية ضمن النظام الدولي العالمي وتعكس مواقف الدول موقعها ضمن النظام الدولي العالمي وترتكز اهتماماتها وخططها على احتساب مواقعها ضمن هذا النظام الدولي فتسعى الدول للحفاظ على مكانتها النسبية داخل هذا النظام وكلما ا زدت قد ا رت دولة ما ارتفعت مكانتها في ت ا رتبية السلطة وازداد نفوذها في الساحة الدولية، وتتحدد بنية النظام الدولي العالمي عبر هذا التوزيع بين الدول.[2]

أما عن فهم الواقعية الجديدة للتهديدات فهي بدورها تحصرها في البعد العسكري، وذلك بسبب الطبيعة الفوضوية التي تقوم على اهتمام الدول المتواصل بمسألة الأمن والبقاء، وهو ما يجعل من القضايا البيئية ، الصحية، الاقتصادية ، الاجتماعية ... إلخ ، لا تعرف أي اهتمام من قبل هذه المدرسة.

المطلب الثاني: المفهوم الليبرالي للأمن:

تعود الجذور الفكرية للإتجاه الليبرالي إلى القرنين السادس والسابع عشر، وبالتحديد لأفكار كل **إيمانويل كانط وجريمي بنتام** ،حيث رفضا فكرة الهمجية والوحشية والعنف في العلاقات الدولية، فقاما بوضع قواعد وخطط من أجل إقامة سلام دائم وتجاوز دواعي لجوء الدول للحروب، في وقت ثار الكثير من المفكرين ورجال الدين على فكرة أن الصراع حالة طبيعية في العلاقات بين الدول، ودعوا إلى إحلال السلام من خلال إقامة هياكل مؤسساتية لضبط ومعاقبة كل الخارجين عن القوانين، وطرح **وليام بن** مع نهاية القرن السابع عشر فكرة إنشاء برلمان أوروبي، تكون نسبة العضوية فيه مناسبة لقوة الدولة ويكون التشريع فيه قائم على

[1]– كريس براون،**فهم العلاقات الدولية**،(دبي: مركز الخليج للدراسات الإستراتجية، 2004)،ص 51.

[2]– مارتن غريفيتش وتيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2002)، ص 375.

مبدأ الأكثرية، حيث إتضح أن جوهر الفكر الليبرالي هو محاولة وضع أليات تحد من قوة الدولة، وخلق فواعل إلى جانب الدولة تساهم في توجيه سلوكياتها.[1]

فنشأت نظرية الاعتماد المتبادل كنقد للنظرية الواقعية في سبعينيات القرن العشرين، فتحدَّت الفكرة الواقعية التي مفادها أنَّ الدولة هي الكيان الأهم في العلاقات الدولية. وشدد واضعو نظرية الاعتماد المتبادل على أهمية الجهات الفاعلة من غير الدول، كالشركات متعددة الجنسيات، والدور الفعال الذي تضطلع به في مجتمع عالمي أكثر تعقيدًا، باتت فيه القوة العسكرية أقل أهمية بكثير، أو تكاد لا تربطها صلة بتشكيل العلاقات بين البلدان.

فيشير أصحاب نظرية المؤسسية الليبرالية إلى حقيقة أن الأغلبية العظمى من التعاملات بين الدول سلمية، وتدار وفقًا للقانون الدولي، في إطار المصلحة المشتركة للدول الأطراف. وإن نشأة الاتحاد الأوروبي وتطوره يمكن النظر إليهما من منظور ليبرالي على أنهما رد حاسم أفحم المقتنعين بأن السياسة الدولية لا ترتكز إلا على السعي المستمر وراء السلطة والمزيد من السلطة، وأنها لا بد أن تكون تنافسًا نتيجته خسارة كاملة أو ربح كامل.[2]

وعليه فإن مفهوم الأمن لدى النظرية الليبرالية أقل تبسيطا و أكثر تركيبا منه لدى النظرية الواقعية ، فهو لا يقتصر على البعد العسكري بل يتعداه إلى أبعاد اقتصادية و ثقافية و إجتماعية.[3]

المطلب الثالث: المفهوم النقدي للأمن

تعد الدراسات النقدية للأمن Critical Security Studies بمثابة نتاج لخلاصة أفكار مدرسة فرانكفورت من أمثال:Max Horkheimer ماكس هوركهايمر و تيودور أدورنو، Theodo Adorno و يورغن هابرماس،Jurgen Habermas وهي نظرية تدعي أن لها الأدوات التحليلية الكفيلة لتوضيح مسار مفهوم الأمن حتى يأخذ شكله النهائي من خلال الأمن النقدي، فالأمن على هذا المعنى إنعتاق، وهو تحرير الشعوب من القيود التي تعيق سعيه للمضي قدما لتجسيد خياراته و من بين هذه القيود الحرب و الفقر و الإضطهاد و النقص في التعليم.[4]

---

[1]– عامر مصباح ،**نظريات التحليل الإستراتيجي الأمني للعلاقات الدولية** ،ط1،(القاهرة: دار الكتاب الحديث،2011)،ص92.

[2]–بول ويلكينسون، **العلاقات الدولية** ، مرجع سابق، ص 11–12.

[3]– مصطفى علوي ، **مفهوم الأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة** ، في قضايا الأمن في آسيا: هدى ميتكيس و السيد صدقي عابدين ، مركز الدراسات الآسيوية ،(مصر: جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد و العلوم السياسية،2004) ، ص05.

[4]– محسن بن العجمي بن عيسى، **الأمن والتنمية** ، ط1 ،(الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2011)، ص27.

فالوحدة التحليلية الرئيسية بالنسبة لهذه المقاربة في تحليل العلاقات الدولية هي أمن الإنسان أو التحرر الإنساني، وبالتالي فإن هدف هذه المقاربة هو تحقيق أمن الفرد ضد مختلف التهديدات دون الإعتبار إلى أنها تهديدات على المستوى المحلي أو الإقليمي أو حتي العالمي،ويتحقق التحرر الإنساني –تحرر الأفراد والجماعات–بتجاوز مختلف القيود والكوابح الفيزيائية والسياسية التي تعيقهم في إختيار ما يريدونه.[1]

يطالب رواد هذه المقاربة بضرورة تبنى مرجعية جديدة وهي الفرد –أمن الإنسان–ويدعون إلى التحرر الإنساني والتخلي عن المرجعية التقليدية أي الدولة ،فالفرد كمرجعية جديدة هو مركز أو محور تفاعل السياسة الدولية والعلاقات الكونية ،ويجب عدم معالجة قضايا أمن الدولة على حساب أمن الفرد،أيضا التركيز على الموضوعات التي لها علاقة بأمن الفرد أينما وجد في أي منطقة في العالم، فمعظم التهديدات الجديدة في العقود الأخيرة أصبحت تمس أمن الإنسان في حياته اليومية أكثر مما تمس الدول والسياسة الدولية.[2]

حدد أنصار النظرية النقدية المصادر المهملة في دراسة الأمن، في مجموعة من التهديدات غير التقليدية، يمكن صياغتها في النقاط التالية:

– التهديدات البيئية المتعلقة أساسا بالإضطرابات المناخية والإحتباس الحراري والكوارث الطبيعية.

– التهديدات الناتجة عن الهجرة الدولية عبر الحدود، الشرعية منها وغير الشرعية.

– التهديدات المنبعثة من إعادة ظهور الوميات الفرعية داخل المجتمعات الواحدة.

– التهديدات الخاصة بانتهاكات وحقوق الإنسان مثل الإبادة الجماعية للجنس البشري، والقائمة طويلة.

وهذا يعني من الناحية التطبيقية ربط قضايا السلم والحرب والأمن الإستراتيجية بالمسائل الإقتصادية والمساواة الإجتماعية والعدالة.[3]

---

[1]– عامر مصباح، **نظريات التحليل الإستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية**، مرجع سابق، ص 70.

[2] -Ken booth.**theory of world security.cambridge university press**.2007.p110.

[3]– عامر مصباح، مرجع سابق، ص 83.

لقد حاولت المقاربات النقدية بحث مكامن الغموض لدى النظريات التقليدية في تفسيرها لموضوع الأمن ومحاولة تحليله وفقا لبنية فكرية ومنظومة مفاهيمية مغايرة ابستيمولوجيا و أنطولوجيا، فقد اقترحت بداية اتخاذ الفرد كوحدة مرجعية للأمن عوضا من الدولة.

وعليه تبقى الغاية الأساسية للدراسات النقدية هي فتح مساحة للتفكير والتأمل وإنتاج البدائل، وبشكل أكثر دقة فيما يخص الأمن البيئي، فالدراسات النقدية يجب أن تستمر في الكشف عن الخطابات المنتجة لفهوم متمركزة حول الذات التي تؤدي إلى إستبعاد وقمع الأشخاص الذين هم خارج إطارها المرجعي.

المبحث الثالث: الإطار النظري للسياسة الخارجية

المطلب الأول : مفهوم السياسة الخارجية

تمثل السياسات الخارجية للدول محورا أساسيا ومهما ضمن محاور العلاقات الدولية وتعتبر السياسة الخارجية هي الأداة التي تتواصل بها الدولة مع المجتمع الدولي فبواسطتها تتعامل مع غيرها من الدول سواء في أوقات السلم أو الحرب وهي أيضا المرآة العاكسة للنظام السياسي لتلك الدولة.

إن مفهوم السياسة الخارجية كغيره من المفاهيم ذات المدلول الغامض الذي لا يزال يعاني من عدم وجود تعريف محدد وضابط له، حيث نجد عدة تعاريف متباينة من حيث التدقيق أو العموم في تحديد مفهوم السياسة الخارجية وهو ما سيتم طرحه ضمن هذا المطلب .

تعريف فيرنس و سنايدر (snyder and Furnis) « إن السياسة الخارجية هي منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كالهما، تم اختياره للتعامل مع المشكلة أو واقعة معينة حدثت فعال أو تحدث حاليا أو يتوقع حدوثها في المستقبل»[1]

لقد أشار هذا التعريف إلى وظيفة تؤديها الدولة إلى السياسة الخارجية بحيث إقتصر تعريفهما على أن السياسة الخارجية مجرد منهج للعمل تتخذه الدولة عند تعرضها لمشكلة ما، كما أنه لم يورد الفرق الموجود بين السياسة الداخلية والخارجية .

[1]–محمد السيد سليم ، **تحليل السياسة الخارجية** ، ط8 ،(القاهرة : مكتبة النهضة العربية، 1998)،ص 07.

كما عرفها تشارلز هيرمان (Herman Charles) بقوله:« أن السياسة الخارجية تتألف من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم والتي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية»[1].

حيث اقتصر تعريفه على اعتبار السياسة الخارجية مجرد سلوكيات ونشاطات فقط في حين أنها تحتوي العديد من الأوجه فهي مجموعة القرارات والسلوكيات والنشاطات والبرامج والاستراتيجيات، وفي ذات المعنى يعرف باتريك مورجان السياسة الخارجية بأنها:« التصرفات الرسمية التي يقوم بها صانعوا القرار السلطويون في الحكومة الوطنية،أو ممثلوهم بهدف التأثير في سلوك الفاعلين الدوليين الاخرين »[2]

تعريف فاضل زكي:« الخطة التي ترسم العالقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول»[3]
تعريف ناصيف يوسف حتي للسياسة الخارجية: « سلوكية الدولة اتجاه محيطها الخارجي، وقد تكون هذه السلوكية التي قد تأخذ أشكال متنوعة موجهة نحو دولة أو نحو وحدات دولية في المحيط الخارجي من غير الدول ، كالمنظمات الدولية وحركات التحرر أو نحو قضية معينة»[4]
و قدم **جيمس روزنو** (Rosenau James) تعريفا أكثر شمولية للسياسة الخارجية بقوله أنها:« مجموعة التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات إما للمحافظة على الجوانب المرغوب فيها في البيئة الدولية، أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة »[5]

ومنه كتعريف إجرائي يمكن القول أن السياسة الخارجة هي مجموعة التوجهات و الأهداف و المخططات و الإستراتجيات التي تحركها وسائل مختلفة لتمويلها و تحويلها إلى سلوك أو فعل خارجي مطبق على أرض الواقع الغاية منه تحقيق مصالح وأهداف الدول.

المطلب الثاني: محددات وأدوات السياسة الخارجية

أولا: المحددات:

---

[1]– المرجع نفسه، ص 09.

[2]–أحمد نوري النعيمي ، **السياسة الخارجية** ، (الأردن : دار زهران ، 2010)،ص 20.
[3]–فاضل زكي ، **السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية** ،(بغداد : مطبعة شفيق، 1975)،ص 22.
[4]–ناصيف يوسف حتى ، **النظرية في العلاقات الدولية** ، (بيروت: دار النهضة العربية 1985)، ص 104.
[5]– محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 11.

ينبني المنطلق العلمي على افتراض رئيس مؤداه أن السياسة الخارجية لا تتحدد ولا تتغير بفعل الصدفة ، وإنما استنادا إلى مجموعة من المتغيرات التفسيرية المستقلة، التي تتفاعل مع بعضها البعض. ويمكن التمييز بين نوعيين من المحددات:

1- المحددات الداخلية: ويقصد بها الظروف والأوضاع الداخلية والمقدرات الجغرافية و الاقتصادية السياسة التي تتوفر عليها الدولة والتي من بينها :

المحددات الشخصية: تؤثر العوامل الشخصية في عملية صناعة السياسة الخارجية لأي دولة ،ولفهم جانب من السلوكيات الخارجية للدول يجب التركيز على شخصية صناع القرار ،ألن العامل القيادي يلعب دورا مهما في عملية صناعة القرار الخارجي خاصة في دول العالم الثالث وذلك بحكم المعطيات والظروف التي تتسم بها تلك الدول.[1]

المحددات الجغرافية: تتضمن العوامل الجغرافية الموقع والمساحة والتضاريس والمناخ ، وهي العناصر الأساسية المكونة لجغرافية الدولة والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على سياستها الخارجية وتأثيرها المباشر يكون من خلال تحديد قرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية ، ومن ثم تحديد مركزها الدولي أما تأثيرها غير المباشر فيكون في تحديد نوعية ومدى الخيارات المتاحة للدولة عند صناعة سياستها الخارجية.

المحددات الاقتصادية: تتمثل أساسا في الموارد الطبيعية التي تشمل مصادر الطاقة والمعادن فالدولة التي تتوفر على الموارد الاقتصادية تصبح لها قوة اقتصادية وبذلك تملك أداة من أدوات السياسة الخارجية الفعالة.[2]

المحددات البشرية: تتركز على العامل البشري ودوره المؤثر في السياسة الخارجية للدول باعتباره عنصرا مهما في بناء القوة العسكرية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية .[3]

1- عدنان السيد حسين ؛ **نظرية العلاقات الدولية**، (بيروت : الجامعة اللبنانية ، 2003) ، ص 58 .

2- دالع وهيبة ،" **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي 1999 -2014** ."أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر 03 ، قسم العلوم السياسية،2015)، ص ص14-15.

3- زايد عبد الله مصباح ، **السياسة الخارجية** . ط8 ،(طرابلس : دار تالة ، 1999)، ص 138.

المحددات المجتمعية: تتمثل المحددات المجتمعية في مختلف العوامل والاعتبارات التي تفرزها البيئة الداخلية ؛ حيث تعتبر الشخصية الوطنية من أبرز محددات السياسة الداخلية تأثيرا على السياسة الخارجية والمقصود بالشخصية الوطنية الصفات الثابتة التي يشترك فيها أغلبية سكان الدولة.

المحددات العسكرية: يعتبر العامل العسكري المظهر الرئيسي لقوة الدولة والأداة الفعالة لتحقيق أهدافها السياسية فامتلاك الدولة لترسانة عسكرية ضخمة ولقيادات عسكرية ذات كفاءة إضافة إلى التكنولوجيا يمنحها المزيد من النفوذ والسيطرة .

المحددات السياسية: ترتكز أساسا في طبيعة النظام السياسي للدولة، والذي يلعب دورا مؤثرا في السياسة الخارجية للدولة. [1]

2 – المحددات الخارجية: تتمثل المحددات الخارجية في شكل وهيكل النظام الدولي الذي تنطوي تحته الدولة ويرى محمد السيد سليم أن المحددات الخارجية تتحد بطبيعة النسق الدولي الذي يتضمن أربعة أبعاد هي: الوحدات الدولية، والبنيان الدولي ، المؤسسات الدولية والعمليات السياسية الدولية.

الوحدات الدولية: يؤثر عدد الفاعلين الدوليين في النسق الدولي في السياسة الخارجية على مستويين : مستوى غير مباشر وذلك من خالل التأثير على استقرار النسق الدولي ، ومستوى مباشر من خالل التأثير على السياسات الخارجية لهؤلاء الفاعلين ، فهناك اتجاه يتبناه ولتز مؤداه أنه كلما قل عدد الفاعلين الرئيسين في النسق الدولي قل احتمال الحرب وزادت درجة استقرار النسق.[2]

أما الاتجاه الثاني وهو الذي يتبناه دويتش (Deutsh)و سنجر(Singer.d) فيؤكد أن ازدياد عدد الفاعلين يزيد من استقرار النسق الدولي فقلة عدد الفاعلين يساعد في تحديد نطاق الاختلاف بينهم أما ازدياد عدد الوحدات الدولية ينشئ التزامات جديدة على الفاعلين الجدد في النسق الدولي.[3]

---

[1]–دالع وهيبة، مرجع سابق ، ص 30.

[2]–محمد السيد سليم، مرجع سابق ، ص 259.

[3]–المرجع نفسه، ص259.

البنيان الدولي: وهو أكثر أبعاد النسق الدولي تأثيرا على السياسة الخارجية ،حيث يتم فيه ترتيب الوحدات الدولية حسب قوتها ، وقابلية الوحدات الدولية للتأثر بالبنيان الدولي تتفاوت بتفاوت بطبيعة هذا البنيان فقدرة الوحدات الصغيرة والمتوسطة على التحرك السياسي المستقل في النسق الدولي تزداد كلما زاد الطابع التعددي للبنيان الدولي خاصة مع وجود صراع بين الوحدات الدولية الرئيسية ،لأن ذلك يؤدي لمنع كل طرف منهم للآخر من السيطرة على الوحدات الصغيرة والمتوسطة . وتختلف الوضعية حسب طبيعة النظام من ثنائي إلى أحادي .

المؤسسات الدولية: تؤثر مؤسسات النسق الدولي على السياسة الخارجية للدول بصفة كبيرة ، وقد تأخذ هذه المؤسسات شكلا تنظيميا أو قانونيا، حيث تعتبر التنظيمات الدولية أحد موارد السياسة الخارجية للدول كما أنها تؤثر في عناصر الاتفاق بين الدول الأعضاء في التنظيم ودرجة التعاون فيما بينها، وتؤثر المؤسسات القانونية الدولية على السياسات الخارجية للدول لأنها تخلق قيودا على بعض التصرفات الخارجية لهذه الأخيرة ودور المؤسسات لا ينحصر ضمن تسوية النزاعات فقط ولكنه أداة لأقلمة سياسات الدول لتصبح أكثر استجابة لمتطلبات التفاهم الدولي .

العمليات السياسية الدولية: تعتبر العمليات السياسية الدولية الجانب الحركي من النسق الدولي وهي عملية تتضمن مختلف التفاعلات كفعل ورد فعل سواء أفعال في إطار تصارعي أو تعاوني حيث تختلف استجابة الدول لمختلف الحوافز الخارجية باختلاف الوزن السياسي للوحدة الدولية في النظام الدولي.[1]

يتضح في الأخير أن تحليل السياسة الخارجية يقوم على الاعتماد على جميع المتغيرات والظروف التي تصنع في ظلها السياسة الخارجية لأن صنع وتنفيذ السياسة الخارجية يتطلب العديد من الوسائل التي تتحكم في استخدمها مجموعة المحددات التي تمتلكها الدولة.

ثانيا: الأدوات:

تلجأ الدول إلى استعمال مجموعة من الأدوات والموارد والمهارات لتحقيق أهداف سياستها الخارجية التي تتمثل أهمها فيمايلي:

[1]–دالع وهيبة، ص ص 26– 28.

الأدوات الاقتصادية: تتضمن الطرق الاقتصادية تقديم الإغراءات أو المكافآت وفرض العقوبات أو الحرمان.[1]

الأدوات العسكرية: وهي استخدام الدولة للقوة العسكرية أو التهديد باستخدام العنف المسلح ضد الوحدات الدولية الأخرى، وتشمل هذه الأدوات إنشاء قوات مسلحة وتسليحها وتدريبها وتوزيعها والمساعدة العسكرية والغزو المسلح إلى جانب عمليات توزيع القوات سواء بالنقل البحري أو الجوي وعقد التحالفات العسكرية كذلك[2].

إن استخدام الأداة العسكرية يتعين أن يتم بحذر كذلك يقتضي أن يصحب وجود هذه القوة حد معقول من القوة السياسة كالكفاءة الدبلوماسية فاللجوء إلى الأداة العسكرية قد يكون فاتحة للأدوات الأخرى.[3]

الأدوات الدبلوماسية : وتضم المهارات والموارد التي تستعملها الدولة في تمثيل ذاتها إزاء الوحدات الدولية الأخرى والتفاوض معها بما في ذلك شرح سياستها إزاء القضايا الدولية وحماية مواطنها وممتلكاتهم قي الخارج وتنظيم تعاملهم مع الأجانب. وتعتمد الأدوات الدبلوماسية على توظيف مجموعة من الموارد، وهي شبكة السفارات والقنصليات والمفوضيات وغيرها من أدوات الاتصال الدولي.[4]

الأدوات العلمية والتكنولوجية : تتضمن المهارات التي تنطوي على استخدام المعرفة العلمية مثل توظيف برامج الأقمار الصناعية لأغراض التجسس أو الاتصال الخارجي وبرامج التبادل العلمي والمساعدة الفنية وتبادل المعلومات بين الوحدات الدولية المختلفة لحل مشكلات معينة.[1]

تختلف الأدوات المستخدمة في تحقيق أهداف السياسة الخارجية من دولة إلى أخرى وهذا حسب إمكانيات كل دولة والتي تتحكم فيها بالدرجة الأولى المحددات التي تنفرد بها عن غيرها من الدول فإلى جانب ما سبق ذكره نجد كذلك الأدوات الرمزية والأدوات الاستخباراتية .

---

[1]–عامر مصباح، **تحليل السياسة الخارجية**، (الجزائر : دار هومه 2010) ، ص 361.

[2]– يوسف زعيتري ، " **السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الدول العربية 2016/2011**، مذكرة ماستر، (جامعة زيان عاشور، الجلفة ، قسم العلوم السياسية، 2017 .)ص 23.

[3]– هشام محمود الأقداحي ؛ **السياسة الخارجية والمؤتمرات الدولية** .(الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة، 2012)، ص ص 402–403.

[4]– قسم الدراسات والأبحاث، **السياسة الخارجية** ، الدنمارك: الآكاديمية العربية 2007– 2008 ، ص 102.

المطلب الثالث: نظريات السياسة الخارجية

إن التقدم التي أحرزته السياسة الخارجية كحقل معرفي ضمن مواضيع السياسة له موضوعه الخاص و مناهجه و القوانين التي تحكمه، يفرض بالضرورة الحديث عن نظريات لدراسة السياسة الخارجية وتحليلها، فقد شهدت هذه الأخيرة تطورات وتحولات كبيرة على مختلف مستوياتها المعرفية و كذلك المنهجية ومن أهم هذه النظريات مايلي:

أولا: نظرية صنع القرار في السياسة الخارجية

تتأثر عملية صنع واتخاذ القرار في السياسة الخارجية بالعديد من الفواعل و العوامل، لذلك تعددت النماذج المحللة لها وفق تصورات المفكرين واختلاف رؤاهم فظهرت العديد من النماذج المفسرة لصناعة القرار في السياسة الخارجية وهي:

1- نموذج صنع القرار الخارجي لريتشارد سنايدر

يتمحور تركيز أصحاب هذه النظرية في دراسة العلاقات الدولية على أساس تشخيص الدولة، بمعنى الخروج من دائرة اعتبار القرارات المتخذة في السياسة الخارجية هي قرارات الدولة، حيث يؤكد ذلك **سنايدر** في قوله: « إننا نحدد الدولة بأشخاص صانعي قراراتها من الرسميين الذين تمثل قراراتهم الناجمة عن موقعهم السلطوي قرارات الدولة... ولذا فسلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون باسمها»[1]

وقد برز في هذا الحقل ريتشارد سنايدر، حيث اعتبر أن الأساس في الوحدة النهائية لتحليل السياسة الخارجية هي عملية صنع القرار، وفحوى هذه النظرية هو أن الحركة السياسية لا تعدو أن تكون لموقف تحدد زمانا ومكانا وموضوعا وهذا يعني أن صانع القرار السياسي سواء على المستوى الحركة أو على مستوى التنبؤ البد وأن يقوم بتحديد المتغيرات التي تتحكم في الموقف[2]

أولى **سنايدر** أهمية كبيرة للتحليل السيكولوجي لسلوك صانعي القرار وأفعالهم ورود أفعالهم فضلا عن اهتمامه بالجوانب الجغرافية والتاريخية والتكنولوجية ، ومن جانب آخر أكد **سنايدر** من أن " سلوك الدولة يعكس سلوك صانعي قراراتها وتبعا للظروف المكتنفة بهم وتكمن ميزة هذه الدراسة في انه يأخذ بالبعد الإنساني في عملية صنع السياسة الخارجية، ولتحسين هذا

1- جيمس دورتي، روبرت بالستغراف؛ **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** . تر: وليد عبد الحي،(بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1985)، ص 308.

2-أحمد نوري النعيمي، مرجع سابق، ص 20.

النموذج أضاف كل من **روبنسون و سنايدر** مفهوم "مناسبة صنع القرار" والذي يشير إلى خصائص الموقف القائم.[1]

يرى **سنايدر** أن عملية اتخاذ القرارات هي عملية متابعة المراحل إذ تتركز في بيئة قراريه معينة والأخيرة تضم الوحدات المسؤولة عن اتخاذ القرار الخارجي وهناك عوامل عدة تؤثرعلى الأطراف المتفاعلة وهي : الدوافع ومجالات الخبرة ونمط الاتصالات المسيطر وطرق تفسير البيانات التي تتناول العناصر المختلفة للقرار عن طريق التفاعل بين هذه الدوافع، وقد اقترح **سنايدر** في محاولة لتحديد العوامل المؤثرة في صنع القرار نموذجا معينا لصناعة القرار يمكن من خلاله تحليل السلوك الخارجي لأي دولة وذلك بالتركيز على أربع بيئات أساسية:

* البيئة الداخلية.
* البيئة الاجتماعية والسلوكية.
* البيئة العملية لصناعة القرار[2]

ثانيا: نظرية الدور في السياسة الخارجية

تهتم هذه النظرية بدراسة سلوك الدول بوصفها أدوارا سياسية تقوم بها على المسرح السياسي الدولي، وتوجه نظرية الدور في كثير من الأحيان الصورة المتشكلة في ذهنية النخب وصناع القرار، هذا بالإضافة إلى أن تشكيل الدور ناتج في الأساس عن نسق من العوامل والمحددات الموجهة لهذه النخب، وعلى رأسها الهوية الاجتماعية في الدول، والقيم السائدة بين أفرادها، وخصائصها القومية من الإيديولوجيا والتاريخ والقدرات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ودارسة بنيتها وتركيبها السوسيولوجي؛ كل ذلك لأن الدور هو في الأساس "موقف واتجاه سياسي" ناتج عن منظار تتداخل في تشكيله جملة من المحددات الأساسية منها

---

[1]– جنس لويد، **تفسير السياسة الخارجية** ، تر: محمد السيد سليم ، محمد بن احمد مفتي، (الرياض: عمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك سعود للنشر،1989)، ص 08.

[2]– زنودة منى،" **تأثير النسق العقيدي على صناعة القرار في الدول العربية**: دراسة مقارنة للنموذجين الأردني و الجزائري"، أطروحة دكتوراه،)جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2017) ، ص30.

هوية المتجمع ووصفه السياسي والاجتماعي وبنيته والقيم السائدة فيه، ومدى استجابة الأفراد لهذه البنية في تدعيم الاستقرار السياسي للمجتمع والدولة.[1]

ويعرف الدور بأنه أحد مكونات السياسة الخارجية ، وهو ينصرف إلى الوظيفة أو الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة، وذلك في سعيها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، ولقد تم توظيف نظرية الدور وإدراجه ضمن أدبيات العلاقات الدولية لأول مرة عن طريق ك. ج هولستي بعد نشره لدراسته المعنونة بـ "تصورات الدور القومي في دراسة السياسة الخارجية سنة 1970، وميزة عمل هولستي أنه أيضا أوجد بعض المفاهيم الممكن توظيفها في تحليل السياسة الخارجية مثل أداء الدور الذي يضم المواقف والقرارات إضافة إلى توصيفات الدور وبذلك يكون هولستي قد وضع أسس نظرية الدور في السياسة الخارجية باعتباره انطلق من كون نظرية الدور تفسر السلوك في السياسة الخارجية.[2]

ثالثا: نظرية السياسة الخارجية المقارنة

كان جيمس روزنو أول من قدم في مطلع السبعينات مدخال نظريا للدراسة المقارنة للسياسة الخارجية بحث اعتبر أن هناك خمس فئات من المتغيرات تؤثر في السياسة الخارجية للدول هي : النظام الدولي ، العوامل المجتمعية، العوامل الحكومية، العوامل المتعلقة بالدور و العوامل الفردية .كما قسم الدول إلى ثماني فئات وذلك بناء على معايير ثالث كل منها يتفرع إلى إثنين كما يلي :

- المعيار الجغرافي : (دول كبيرة ، ودول صغيرة)
- المعيار السياسي : دول ذات نظام مفتوح (ديمقراطي) ودول ذات نظام مغلق (دكتاتوري)

1- الحضرمي عمر، "الدولة الصغيرة : القدرة والدور" . **مجلة المنارة** ، المجلد 19 ،العدد: 4 ،2013 ، ص65.

2- عبد القادر دندن ؛ " **نظرية الدور في تحليل السياسة الخارجية** " . مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي : "دور الجزائر الإقليمي : المحددات والأبعاد " ، جامعة تبسة (الجزائر)، يومي 29/28 أفريل، 2014، ص ص6-7.

- المعيار الاقتصادي: (دول متقدمة ، دول متخلفة وقد تكون في طريق النمو)[1]

عرفت السياسة الخارجية تطورا على المستوى المعرفي وكذلك المنهجي وحاولت نظريات السياسة الخارجية باستمرار شرح و تفسير التغيرات في مسار سلوك الدولة تجاه الدول الأخرى ومحاولة تقديم أطر نظرية متكاملة و مقبولة لفهم سلوك الدول، وفي هذا الصدد لم يتفق المفكرين على طرح موحد للمتغيرات المفسرة لسلوك الدول فتعددت الدراسات و النظريات المفسرة للسياسة الخارجية فبرزت نظرية الدور ونظرية صنع القرار ونظرية السياسة الخارجية المقارنة ويبقى المجال مفتوحا لظهور نماذج ودراسات أخرى.

[1]– ناصيف يوسف حتى، مرجع سابق ، ص 191.

خـــلاصة الـــفصل الأول

حظي البعد الأمني باهتمام بالغ من قبل الباحثين خلال العقدين الأخيرين بفعل التحولات المهمة التي عرفتها معظم الدول سواء على مستواها الداخلي أو في علاقاتها مع بعضها البعض، ومما تقدم نخلص إلى:

مفهوم الأمن من المفاهيم ذات الطبيعة المعقدة رغم ما شهده من ضبط مفاهيمي من طرف العديد من المفكرين، بالتالي لا يمكن الجزم بوجود تعريف محدد جامع له، ونتيجة للتهديدات الأمنية الجديدة المتمثلة في الأمن البيئي ، الأمن الصحي ، الأمن الإنساني ...إلخ أضحى الحفاظ على المفهوم الضيق للأمن غير مبرر.

يعد موضوع السياسة الخارجية من بين المواضيع الحديثة المنبثقة عن العلاقات الدولية، والتي خضعت للتحليل المنهجي المنظم من قبل المختصين، رغم عدم الإجماع على وضع تعريف شامل لها، رغم وجود بعض التعريفات التي حاولت وضع إطار مفاهيمي لها ولطبيعتها.

يقر بعض الباحثين والمتخصصين في العلاقات الدولية بصعوبة وتعقد التحليل والدراسة في مجال السياسة الخارجية، بوصفها ظاهرة معقدة تستوجب الوقوف عند كل مرحلة من مراحل صنع القرار، فالدولة لابد لها كي تسطر أهدافا أن تفهم جيدا طبيعة البيئة التي تتعامل معها، حتى يتسنى لها تحقيقها في حدود الوسائل المتوفرة لديها.

الفصل الثاني

المقاربة الأمنية الجزائرية تجاه إفريقيا بعد 2015.

المبحث الأول: تحديات الأمن القومي الجزائري على الجبهة الساحلية.

للجزائر مكانة جيوسياسية بارزة جعلتها لاعبا محوريا في نطاقها الإقليمي والمتمثل أساسا في منطقة الساحل الإفريقي، كما وضعتها في مرتبة أكبر المتضررين من إفرازات التحولات السياسية بالمنطقة وتهديداتها الأمنية في الوقت نفسه، حيث أضحت الجزائر مطالبة بمعالجة مختلف مصادر التهديدات المتفاقمة بالمنطقة أبرزها التحديات الجيو سياسية، أزمة الطوارق و أزمة الإرهاب.

المطلب الأول: التحديات الجيو سياسية في الساحل الإفريقي

يشكل الساحل الإفريقي المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا و إفريقيا جنوب الصحراء التي تمتد من البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا، لتشمل السودان، التشاد، النيجر، مالي، موريتانيا والسنغال، وكثيرا ما يتم توسيعها لتشمل بوركينافاسو، نيجيريا وحتى جزر الرأس الأخضر، إذ تتوسط منطقة الساحل القارة الإفريقية مع الاقتراب أكثر إلى الشمال، وتمتد من السنغال والرأس الأخضر و موريتانيا غربا وصولا إلى السودان واريتريا و جيبوتي وإثيوبيا شرقا مرورا بمالي و النيجر و تشاد، و تمتد منطقة الساحل الأفريقي جنوبا إلى أقصى بوركينافاسو وأجزاء من أفريقيا الوسطى مع أنه يتسع ويضيق في غير انتظام، كما أنها أخذت معنى جيوسياسي بإضافة دول شمال أفريقيا، وقد خلق اتساع المجال الجغرافي للساحل الإفريقي نوع من الارتباك التحليلي حول حدود ديناميكيات التفاعل الإستراتيجي والأمني[1].

يمثل المناخ معيارا أساسيا في ضبط وتحديد المجال الجغرافي لهذه المنطقة كنتيجة للأراضي القاحلة التي تشملها مع اختلافات موسمية بارزة في تساقط الأمطار ودرجات الحرارة، فعندما يحل فصل الصيف تتأثر منطقة الساحل الإفريقي بالمنطقة الاستوائية الرطبة لوسط إفريقيا، إذ تبلغ نسبة تساقط الأمطار ذروتها في شهر أوت.[2]

كما يتميز تساقط المطر بتباين كبير من سنة إلى أخرى ومن عقد إلى آخر، حيث عرفت المنطقة عدة أزمات إنسانية طويلة تتعلق بتوفير الغذاء على غرار 2011 و2012، مما أدى

---

[1] محند برقوق، "**التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي**،" الشعب، ع.14466(06 جانفي 2008) ، ص 12.

[2] –وهيبة دالع، **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي** 1999–2017(الجزائر: منشورات دار الخلدونية،2018)، ص 24.

إلى نزوح أعداد كبيرة من شعوب المنطقة إلى الجزائر عبر حدودها الجنوبية ليشكل عبئا أمنيا على الجزائر في استيعاب هذه الأعداد الكبيرة اللاجئين القادمين من مختلف دول الجوار الإقليمي كمالي والنيجر.[1]

تتدرج منطقة الساحل الإفريقي من الصحراء القاحلة في الشمال إلى الأراضي الجافة والسفانا جنوبا، ونتيجة لذلك تشكل الأراضي المزروعة نحو 5 % فقط، هذه الحالة دفعت المزارعين إلى التمدد والانتشار في أراضي الرعي، كما أن تضاؤل سقوط الأمطار في منطقة الساحل الإفريقي تعبر عن التأثيرات التي تسببت فيها التغيرات المناخية وبالتالي فإن التحولات المناخية تهدد البشر والموارد الطبيعية الضرورية للحياة التي ستجعل من المنطقة المكان الأكثر تهديدا.[2]

ترجع أهمية منطقة الساحل الإفريقي بالنسبة للأمن القومي الجزائري في بعده الإقليمي إلى طبيعة موقعها الجغرافي المتاخم للحدود الجزائرية والمقدرة بحوالي 3819 كلم أي ما يعادل 60% من مجموع حدودها البرية، إذ تشكل ولاية تمنراست بمساحتها المقدرة بحوالي 557906 كلم^2 أي ربع مساحة الجزائر، شريط حدودي هام يقارب 1200 كلم^2 يشمل كل من مالي والنيجر من الجنوب الشرقي و الذي يربط بين شمال وغرب ووسط القارة، حيث أصبحت تشكل بذلك مركزا للتجارة الصحراوية وبالتالي يظل التنسيق مع الدول المجاورة أمرا ضروريا لتحصين الأمن القومي الجزائري.[3]

عرفت منطقة الساحل الإفريقي بأزماتها الحادة المتعلقة بظاهرة التصحر التي أثرت على حياة السكان الذين يعتمدون الزراعة والرعي، حيث أدت هذه الظاهرة المناطق إلى تقليص المناطق الزراعية والفلاحية في معظم دول المنطقة، فنتج عنها أزمات غذائية حادة أثرت سلب المجتمعات المحلية لهذه المنطقة الصحراوية الواسعة بتهجير أعداد هائلة من الأفراد سواء نحو مناطق داخلية أو نحو بلدان الجوار بما فيها الجزائر.

---

[1]- المرجع نفسه، ص 25.

[2]- علي بوشربة، "التغيرات المناخية واللاجئون،" **الجيش**، ع.531(أكتوبر 2017)، ص.34.

[3]- وهيبة دالع ، مرجع سابق، ص 23.

كما أدى هذا الأمر إلى تحول الحدود البيئية تدريجيا إلى اختلاف ثقافي وتمايز عرقي قد يؤدي إلى التناحر والاقتتال، وهذا ما ظهر في عدة نزاعات إثنية في بلدان الساحل الإفريقي.

المطلب الثاني: تحديات أزمة الطوارق

يبلغ عدد الطوارق حسب أغلب الكتابات 1.5 مليون نسمة منهم 25 ألف فقط بالجزائر، والباقي يتوزعون بالدرجة الأولى في النيجر ومالي ثم ليبيا وبوركينافاسو والغريب في هذا الشأن بالذات يفيد أن بعض الأوساط الأكاديمية الجزائرية مع الأسف كانت تفضل توطين اللاجئين الطوارق من الدول المجاورة والبالغ عددهم في التسعينات 500 ألف نسمة في الجزائر، أي الدفع باتجاه تكوين أقلية على الحدود الجنوبية بقرار جزائري[1].

تعتبر أزمة الطوارق موروثا استعماريا ملغما يرجع تاريخه إلى استقلال كل من ليبيا 1951، النيجر 1960، مالي 1960، بوركينافاسو 1960 والجزائر 1962، عندما وجدت القبائل الطوارقية المتمركزة في الصحراء الكبرى نفسها مشتتة بين هذه الدول، بسبب التقسيمات الجغرافية للصحراء من طرف المستعمرين الأوروبيين التي لم تراع الحدود الأنثروبولوجية والعرقية للمجتمعات الإفريقية والقبائل الصحراوية والطوارق، في حالة الجزائر انقسم الطوارق إلى موقفين موقف مؤيد للبقاء تحت سيادة الدول المستقلة شريطة التمتع بالحرية في التنقل والحكم والإدارة الذاتية، وحتى وإن كان أغلب الطوارق في الأصل لا يعترفون بفكرة الحدود. وموقف رافض لواقعهم ويطالب بتكوين دولة طوارقية في الصحراء الكبرى، لكن الجزائر كانت تعارض قيام دولة طارقية على تخومها الجنوبية منذ الاستقلال، ومنذ تلك اللحظة وضعت دولة مالي ودولة النيجر تحت المراقبة وتمت عسكرة المنطقة لإجهاض أي محاولة تمرد.[2]

بقيت علاقات الطوارق مع الأنظمة يسودها التوتر سيما دولتا مالي والنيجر اللتان مارستا تهميشا وقمعا ضد سكان الشمال ما أجبرهم على الهجرة إلى الجزائر وليبيا وعلى حمل السلاح للمطالبة بحقوقهم، وكان هذا النزاع في أحيان كثيرة سببا لنشوب أزمات دبلوماسية بين عواصم المنطقة مثل الأزمة بين الجزائر وليبيا على خلفية اتهام السلطات الجزائرية لنظام

1_برباش رتيبة، مشكلة الطوارق في منطقة الساحل الافريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري،(**المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**،العدد 09، ديسمبر 2017)، ص 247.

2-نعيمة موصر، **الأمن القومي الجزائري بين المتغيرات الداخلية والخارجية**: مقاربة لإعادة بناء عقيدة أمنية جزائرية، مذكرة تخرج ماستر، تخصص دراسات إقليمية، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو، 2019 ، ص 89.

القذافي وفرنسا أيضا على تشجيع الطوارق لإحياء مشروع الإمبراطورية الصحراوية.[1]

الوساطة الجزائرية لتسوية مشكل الطوارق في الساحل الإفريقي:

من مقتضيات الانتماء الإفريقي للجزائر تبني قضايا القارة على مختلف الأصعدة وباعتبار الجزائر تشكل العمق الاستراتيجي في علاقاتها مع افريقيا (منطقة الساحل)، من المرجح أن تستقطب منطقة الساحل اهتمام الجزائر بسبب عوامل الضعف والهشاشة المتعددة التي تجعلها نوعا ما " منطقة رمادية أي مساحة مكانية المنشأ" خارجة عن القواعد الأساسية للتنظيم والسيطرة التي تحمل خصائص نظام الحكم الديمقراطي .لقد كان موقف الجزائر منذ البداية واضحا بعدم المساس بالوحدة الترابية لدولة مالي، مستندة في ذلك المبادئ سياستها الخارجية المبنية على حسن الجوار وحل النزاعات بالطرق السلمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول،كذلك احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار.

هذا الموقف ساهم بشكل كبير في تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة والذي توج بعدة اتفاقيات. [2]

تبنت الجزائر رؤية تقوم على سياسة وقائية وذلك بتوفير البديل الاقتصادي والاجتماعي للطوارق الموجودين على أراضيها عبر جمعهم في قرى ومدن جنوبها وترقية معيشتهم ومحاولة إدماجهم في الحياة السياسية ،غير أن هذه السياسة الجزائرية لم تكف لدرء تهديد الحركات الأزوادية والحد من نشاطهم المسلح ، لأن مالي والنيجر لم تقدما، وبشكل مواز ملا قامت به الجزائر، أي بديل لتعويض التغيرات التي طرأت على النمط المعيشي للطوارق بشكل يخدم استقرار المنطقة، بل أعطت سياستهما تجاه السكان الشماليين وضعف العدالة التوزيعية اقتصاديا وسياسيا فيهما الحجة للطوارق للثورة ضد حكومتيهما، سيما وأن الطوارق لم يجدوا بديلا عنها أمام استمرار تدهور أحوالهم الاقتصادية وتجاهل مطالبهم من طرف حكومتي باماكو ونيامي.[3]

1-المرجع نفسه، 92.

2- مبروك كاهي،منطقة الساحل الإفريقي :صراعات قديمة وتحديات جديدة، الملتقى الوطني الثاني حول: "**دورالجزائر في بناء السلم والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي في ظل التحديات الراهنة**"، المركز الجامعي تمنغست 21-22 فيفري 2013.

3- برباش رتيبة، المرجع نفسه، ص 265.

في ظل عدم إيجاد حل نهائي لمشكلة الطوارق فإنها تبقى تمثل تهديدا كامنا للأمن القومي الجزائري بسبب الخوف من بروز قوى متطرفة في أوساط الطوارق الجزائريين تتبنى مطالبا انفصالية على غرار الطوارق الماليين والنجيريين، ما يعني تفجير نزاعات حدودية ضخمة في منطقة الصحراء الكبرى ستهدد بالتأكيد الأمن الجزائري خاصة أن الصحراء الجزائرية ستكون مستهدفة بالنظر لغناها بالموارد الطبيعية، هذا النزاع بدوره يعطي ذريعة للتدخل الأجنبي في المنطقة تحت غطاء عسكري أو ديبلوماسي بذريعة التدخل الإنساني لإغاثة الطوارق .التي قد تتحالف مع الجماعات الإرهابية في الصحراء و عصابات الجريمة المنظمة.

خريطة: جغرافية منطقة دول الساحل الإفريقي

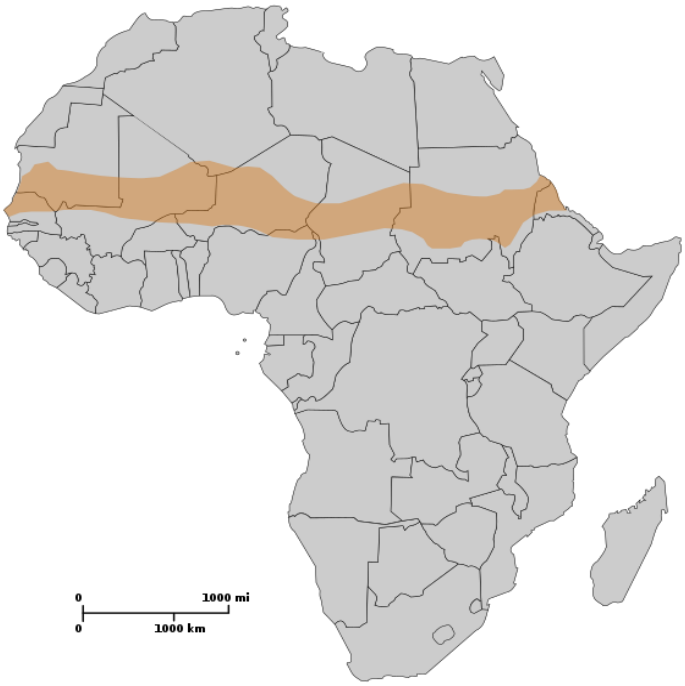

Source :https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%84%D9%81:Map_sahel_2.svg

المطلب الثاني: تحديات أزمة الإرهاب

إن حالة تردي الوضع الأمني السائدة في منطقة الساحل الإفريقي ودول الجوار الجغرافي تفرض على الجزائر مضاعفة الجهود من أجل الحفاظ على أمنها القومي في إطار مقاربة شاملة تكرس الارتباط الوثيق بين السياسة الأمنية والسياسة الخارجية لمواجهة التهديد الإرهابي العابر للحدود وانعكاساته الأمنية التي تمس بالمصالح الوطنية العليا للجزائر وتهدد أمنها القومي، وفي ظل تصعيد نشاط الجماعات الإرهابية المتنامية، بات من الضروري و في أقرب

الآجال تبني مقاربة أمنية شاملة حتى لا تتسع دائرة تهديد الأمن القومي الجزائري في المستقبل القريب، خاصة فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب من منطلق تجربتها وخبرتها الواسعة في هذا المجال.

تمثل مكافحة الإرهاب العابر للحدود في منطقة الساحل الإفريقي أكبر رهان جيو سياسي للأمن القومي الجزائري بعد انهيار الدولة الليبية في 2011 وظهور بوادر الفشل الدولاتي في كل من مالي والنيجر مع تفاقم ظاهرة عودة المقاتلين الأجانب، لا سيما وأن جميع المؤشرات تظهر بأن موريتانيا الغائبة عن كل المقاربات الأمنية الإقليمية في هذه المرحلة، ستصبح حاضنة لجميع مظاهر الفشل الدولاتي بشكل يهدد الأمن الإقليمي في المنطقة، فبقدر ما يطرح هذا الرهان فرص للتعاون الأمني من أجل مكافحة هذه الظاهرة العابرة للحدود في منطقة الساحل الأفريقي، فإنه يطرح التزام الجزائر بمبادئ سياستها الخارجية وعقيدتها الأمنية التي تتنافى مع المساس بسيادة الدول والتدخل في شؤونها الداخلية.[1]

يعتبر تجفيف مصادر تمويل الجماعات الإرهابية بالمنطقة أهم رهان تركز عليها المقاربة الأمنية الجزائرية لمكافحة التهديد الإرهابي في منطقة الساحل الإفريقي على أساس أن تجريم دفع الفدية ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الأوطان بكل أشكالها يعد من أحسن الطرق الفعالة لمكافحة الإرهاب في هذه المنطقة.[2]

هذا لأن المال عنصر مهم جدا في تطوير الإرهاب بهذه المنطقة المنكشفة أمنيا والمعروفة باحتضانها لكل أشكال الجريمة المنظمة، وعند العمل على نفاد المورد المالي يعني القضاء على العمل الإرهابي من منطلق المنع أنجع من القمع، و عليه دعت الجزائر إلى ضرورة إنشاء منظمة إفريقية للشرطة "أفريبول" من أجل مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود بكل أشكالها باعتبارها أحد مصادر التمويل الأساسية الإرهاب.[3]

1- بوحنية قوي، **الجزائر والتهديدات الأمنية الجديدة من مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن**، ط1 (الأردن، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع،2017) ، ص 136.

2- وهيبة دالع، **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي** 1999-2017(الجزائر: منشورات دار الخلدونية،، 2018)، ص 220.

3- وهيبة دالع، مرجع سابق ،ص 229.

من بين رهانات المقاربة الأمنية الجزائرية لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي هو وصول المجموعة الدولية إلى اتفاق يجرم بشكل واضح مسألة دفع الفدية للتنظيمات الإرهابية من أجل إطلاق سراح إرهابيين محتجزين، بالإضافة إلى الحد من انتشار أشكال الجريمة المنظمة العابرة للأوطان (تجارة الأسلحة والمخدرات، الهجرة غير الشرعية والمتاجرة بالأشخاص، وتبييض الأموال) التي تدر أرباحا طائلة تسمح للجماعات الإرهابية بتوفير إمكانيات هامة، بما في ذلك التجنيد وتوسيع نشاطها الإجرامي إلى بلدان أخرى مجاورة، وعلى هذا الأساس تعمل الجزائر على تجفيف منابع تمويل الإرهاب بداية بالفدية وصولا إلى تجارة المخدرات، لأن عشرات الملايين من الدولارات التي دفعت كفدية من طرف الدول الأجنبية لتحرير الرهائن، بالإضافة إلى الأموال المأخوذة من أشكال التجارة غير الشرعية العابرة للصحراء كالمخدرات والأسلحة، غذت قوة فرع تنظيم "القاعدة" في الساحل الإفريقي عن طريق توفير التجهيز الجيد للأسلحة والمعدات كوسائل النقل وشراء التواطؤ المحلي الضروري في المنطقة.[1]

هذا ما جعل الجزائر تنتهج مقاربة أمنية صارمة لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الأفريقي قائمة على أساس لا التفاوض لا مساومة مع الإرهابيين ورفض دفع الفدية والعمل بكل جهد على تجفيف مصادر تمويل ودعم الإرهاب.

ومن التهديدات الإرهابية التي احترست الجزائر منها بتشديد الحماية على حدودها الهجمات الإرهابية التي شهدتها العاصمة واغادوغو ببوركينافاسو في 2 مارس 2018 والتي أسفرت عن مقتل 28 شخص منها 8 جنود عن وجود خلل في استراتيجيات مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، و يبدو أن تزايد التواجد العسكري الفرنسي بالمنطقة لم يمنع من تكرار هذه الهجمات في المنطقة، مثلما حدث في مالي بتاريخ 4 فيفري 2018 أين قامت "جماعة نصرة الإسلام والمسلمين" بقتل عسكريين فرنسيين تابعين لعملية "برخان"،حيث تثير هذه الهجمات الإرهابية المتكررة في دول منطقة الساحل الأفريقي تساؤلا جوهريا حول مدى نجاح استراتيجية مكافحة هذه الظاهرة الإرهابية المعقدة التي تتجاوز البعد الأمني، وفتحت عملية مقتل 06 فرنسيين في منطقة "كوري" التي تبعد حوالي 60 كلم عن العاصمة نيامي (النيجر) من طرف

---

[1]– عبد الوهاب غربي، **التهديد الإرهابي في منطقة الساحل الأفريقي وانعكاساته الأمنية على الجزائر في فترة 2011 – 2020**، رسالة دكتوراه، (جامعة الجزائر3، 2021)، ص 264.

جماعة إرهابية في أوت 2020، جدلا واسعا في الأوساط الفرنسية حول مدى قدرة قوات عملية "برخان" (قوامها 4500 عسكري) في القضاء على الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي وتأمينها.[1]

طالبت شعوب بعض دول الساحل الإفريقي (مالي والنيجر على وجه الخصوص) بطرد قوات "برخان" في بداية 2019 بسبب فشلها في القضاء على الجماعات الإرهابية وتحقيق الاستقرار في المنطقة،حيث ازدادت أعمال العنف الإثني وتضاعفت الهجمات الإرهابية ضد جيوشها، ووجهت انتقادات شديدة للقوات الفرنسية على إثر مقتل 53 عسكري مالي قرب الحدود مع النيجر في 02 نوفمبر 2019 ،لأنها لم تقدم لهم لا المعلومات ولا الدعم عندما كانوا يستغيثون تحت نيران عناصر "الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى"، وقبلها في أكتوبر 2019 مقتل 40 جندي مالي على الحدود الجنوبية مع بوركينافاسو.[2]

هذا ما جعل الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون يعقد قمة بفرنسا مع دول الساحل الخمسة G5Sahel،أعلن فيها عن ارسال 220 عسكري إضافي للقوات الفرنسية المتواجدة بالمنطقة.[3]

بعد مقتل أمير تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" عبد المالك دروكدال في عملية عسكرية بشمال مالي قرب مدينة "تالهنداك" من طرف قوات "برخان" في جويلية 2020،حاولت فرنسا الاستثمار في الحدث إعلاميا مباشرة بعد مظاهرة حاشدة في العاصمة باماكو تطالب برحيل القوات الفرنسية من المنطقة، هذا ما يؤكد على إبقاء قواتها بالمنطقة من خلال توجيه رسالة لدول المنطقة مفادها استمرار الانخراط الفرنسي في مكافحة الإرهاب عبر منطقة الساحل الإفريقي وأن القوات الفرنسية لديها ما تقدمه في حربها على الإرهاب، وهو ما يبقي الجزائر كذلك حريصة على حماية نفسها من الجماعات الإرهابية.[4]

اعتمدت الجزائر على عدة آليات لمكافحة التهديد الإرهابي العابر للحدود في منطقة الساحل الإفريقي، تراوحت بين الآليات العسكرية والدبلوماسية، والآليات الاقتصادية والتنموية،

1- المرجع نفسه، 266.

2-نسيم بوبرطخ، "الأزمة الليبية: ضرورة اعتماد مقاربة سياسية بناءة،" **الجيش**، ع.685(أوت 2020) ،ص ص50-52 .

3- قمة دول الساحل في فرنسا: ماكرون يعلن إرسال 220 جنديا إضافيا لتعزيز قوة برخان ,13/01/2020 www.france24.com.le

4-حمزة محصول، "مكافحة الإرهاب بالساحل الأفريقي، مراجعة المقاربة الأمنية وتنويع الشركاء،" **الشعب**، ع.18286(24 جوان 2020)، ص.12

والآليات الدينية والثقافية، لتشكل هذه الأبعاد مقاربة أمنية جزائرية وفق تصورها الخاص، مقيدة بمفاهيم الاعتماد الأمني المتبادل والتبعية الأمنية عبر الإقليمية لكثافة ما بينها وبين إقليم منطقة الساحل الأفريقي من تفاعلات وديناميكيات أمنية خاصة بعد انفجار الازمة الليبية وعودة النزاع في مالي.

المبحث الثاني: السياسة الأمنية الخارجية للجزائر بعد 2015

السياسة الأمنية الجزائرية تعتبر رهانا و هدفا استراتيجيا للدولة بحكم الموقع الاستراتيجي للجزائر، خاصة مع تنامي الظاهرة الإرهابية العابرة للحدود في منطقة الساحل الأفريقي الحديقة الخلفية للجزائر، فإن أكبر رهان للأمن القومي الجزائري في بعده الإقليمي ير تكز على أمن هذه المنطقة الحيوية التي تشهد انفلات أمني رهيب يقابله تنامي كبير لمختلف الجماعات الإرهابية العابرة للحدود، في ظل تواجد أجنبي كثيف لقوى دولية و إقليمية تفرض سياستها وفق ما يخدم مصالحها.

المطلب الأول: الإستراتيجية الجزائرية الإفريقية بعد 2015

تعتبر سياسة الجزائر في المنطقة الإفريقية سياسة دائمة وثابتة تقوم على أسس حفظ أمن حدودها مع دول المنطقة كجزء من حماية أمنها القومي المرتبط بتحصين الحدود ولذلك سعت الجزائر إلى احتواء الأزمات المنتشرة في المنطقة والتي أصبحت تشكل تهديدا مباشرا لأمنها القومي كلما واجهت السياسات الغربية التي كانت عائقا أمام الإستراتجية الأمنية الجزائرية المشتركة مع دول المنطقة كل ذلك أدى بالقادة السياسيين وصناع القرار في النظام الجزائري على اتخاذ إجراءات عاجلة لمواجهة تلك التهديدات والعمل على تأمين الوطن وحماية حدوده الترابية، لذلك انتهجت الجزائر العديد من الإستراتجيات لمواجهة هذه التهديدات منها :

1- إستراتجية عسكرة الحدود :

التطورات التي شهدتها الساحة الإقليمية للجزائر والتي أفرزت سقوط الأنظمة في كل من تونس وليبيا في 2011 وأزمة مالي اتضح للقادة الجزائريين حجم التهديد الناتج عن ذلك وادرك شساعة الحدود الجنوبية وانكشافها على جميع التهديدات القادمة من الساحل لذلك كثفت الحراسة والمراقبة على طول الحدود الشرقية والجنوبية و الجنوبية الغربية للبلاد.[1]

---

[1]- عشورة بن عمر ،**البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية منذ 2011**، مذكرة تخرج ماستر، تخصص علاقات دولية واستراتيجية،(جامعة محمد خيضر بسكرة، 2019)، ص 69.

ولكبر وشساعة المساحة بين الناحيتين العسكريتين الرابعة والسادسة عمدت وزارة الدفاع الوطني إلى استحداث قطاعين عمليين الأول شمال شرق عين أمناس بالناحية العسكرية الرابعة بورقلة التي تضم البترول بحاسي مسعود والثاني بمنطقة برج باجي مختار بالناحية العسكرية السادسة بتمنراست التي تشمل مقر قيادة الأركان المشتركة(CEMOC) ويبعد مقر الناحية العسكرية الرابعة بورقلة عن الحدود مع ليبيا بما لا يقل عن 1000 كلم ، وهو نفس ما تعانيه الناحية العسكرية الرابعة التي وجدت صعوبات في قيادة وإدارة وحداتها العسكرية العامة على الحدود.[1]

2- استراتيجية التسلح:

انتهجت القيادة السياسية والعسكرية سياسة التسلح بهدف تطوير القدرات الدفاعية للمؤسسة العسكرية وتزويدها بالعتاد والآليات والأنظمة الحديثة التي من شأنها تسهيل عملية مراقبة الحدود وتعقب الجماعات الإرهابية وعصابات التهريب وإعادة والجريمة المنظمة خاصة على المستوى الإفريقي وما تشمله ، ومن أجل تطوير الوسائل العسكرية تجهيز الجيش الجزائري بما يتماشى مع التحولات الجديدة ومرحلة الاحترافية اتبعت القيادة العليا للجزائر سياسيتين الأولى تتمثل في محاولة إقامة قاعدة صناعية عسكرية في الداخل والثانية تعتمد أساسا على عملية شراء الأسلحة من الخارج بالاعتماد على الشركاء الدوليين واعتماد على الصناعة العسكرية المحلية.[2]

كما كان للدبلوماسية الجزائرية دور بارز في إعادة الوحدة الإفريقية من خلال دورها في الإتحاد الإفريقي من خلال القرارات وحضورها ومساندة القضايا الإفريقية فتاريخ الدبلوماسية الجزائرية يثبت الدور الجزائري في الوساطة في محيطها الإقليمي لحل المشاكل المطروحة لإدارة النزاعات في البيئة الإفريقية وإبعاد التدخل الأجنبي في إفريقيا.[3]

1- المرجع نفسه، ص 70.

2- بودن زكريا؛ " **أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطن الجزائري واستراتجيات مواجهتها 2010-2014** . "رسالة ماجستير ،(جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، قسم العلوم السياسية ، 2015)، ص 143.

3- سليم العايب ، "**الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي**". مذكرة ماجستير،(جامعة الحاج لخضر، باتنة،

حرصت الجزائر على بناء حركات أمنية تتكون من أربع دول سميت بدول الميدان تضم (الجزائر، موريتانيا مالي والنيجر) مقرها تمنراست وهو مركز العمليات المنسقة بين جيوش الدول الأربع ، وتوسعت لتشمل التشاد والنيجر وبوركينافاسو في شكل قوة مشتركة لتأمين الحدود ومنع تدفق السلاح والهجرة غير الشرعية ومكافحة المخدرات والمجموعات المسلحة في إطار يحدده الإتحاد الإفريقي على المستوى مجلس السلم والأمن الإفريقي ، وقد جاءت هذه المبادرة بعد سلسلة من الاجتماعات العسكرية المطلوبة التي عقدتها ممثلو هيئات الأركان للجيوش النظامية للدول الخمس بالعاصمة الليبية طرابلس ، ووفق التصور الجزائري ، هذه القيادة العسكرية ، المشتركة (CEMOC) جاءت تتويجا للجهود الإقليمية في مكافحة الإرهاب بالمنطقة.

المطلب الثاني: أبعاد السياسة الأمنية للجزائر بعد 2015

يشكل الإرهاب تهديدا خطيرا في إفريقيا عموما وفي منطقة الساحل الإفريقي خصوصا، ويعتبر ظاهرة اجتماعية معقدة ذات أبعاد متعددة ارتبطت بالتواجد الأجنبي والحرب، يهدف إلى إيجاد منطق الفوضى الأمنية في منطقة تعجز دولها على فرض السيطرة الأمنية بها، مما يشير إلى خروج الوضع عن سيطرة الأنظمة المحلية بما يهدد الأمن الإقليمي الذي يعني بالضرورة الأمن القومي الجزائري بحكم الامتداد الجيوسياسي، لذلك يتطلب مواجهة هذا التهديد العابر للحدود مقاربة تأخذ في الاعتبار كل مكونات الظاهرة وأبعادها، وعلى هذا الأساس تبنت الجزائر مقاربة أمنية متعددة الأبعاد تتضمن تدابير عسكرية ودبلوماسية ، اقتصادية، تنموية وأخرى ثقافية دينية.

1- البعد العسكري والدبلوماسي:

إن أي تدخل أجنبي يجعل من الدول المستهدفة دولا ضعيفة وهشة تغذي بامتياز مصالح القوى الأجنبية، وتجعل الأجواء مشحونة بالصراعات والتهديدات التي تنعكس على دول الجوار ،هذا ما يجعل الجزائر ترفض أي شكل من أشكال التدخل الأجنبي في المنطقة ، لكن هذا لا يمنعها من التعاون والتنسيق الأمني مع دول المنطقة.

كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ، 2011)، ص 158.

في إطار تأمين الحدود الجزائرية من خطر التهديد القادم من شمال مالي ومنطقة الساحل الأفريقي عموما، قامت الجزائر في جويلية 2017 بإنشاء قاعدة جوية جديدة بمنطقة "رقان" في أقصى الجنوب الجزائري، تسهل عمليات الاستطلاع الجوي وملاحقة الجماعات الإرهابية في المنطقة.[1]

تلعب الجزائر دورا أمنيا واستراتيجيا في منطقة الساحل الأفريقي من خلال تأمين الحدود البرية الشاسعة والمقدرة بحوالي 6343 كلم (منها 36،7 %مع مالي والنيجر)، على قدر عالي من الاحترافية والتنسيق العملياتي رفيع المستوى لاستتباب الأمن، سواء على المستوى الثنائي أو عبر آليات مشتركة مثل:"لجنة قيادة الأركان العملياتية المشتركة" CEMOC** أو "وحدة دمج الاتصلات" UFL بلدان الجوار أو عبر "المركز الأفريقي للدراسات حول الإرهاب" CAERT.[2]

رغم تنامي التهديد الإرهابي العابر للحدود في منطقة الساحل الإفريقي وانتشار الجماعات الإرهابية على الحدود الجنوبية الجزائرية، لم تشهد الجزائر عمليات إرهابية كبرى بحجم هجوم تيغنتورين في 2013، حيث تمكنت الجزائر إلى حد بعيد من التحكم الأمني والعسكري لحدودها مع دول الجوار الإقليمي، ولقد كان للحل الأمني والعسكري من خلال عملية الحسم العسكري التي قام بها الجيش الجزائري أثناء الاعتداء الإرهابي على المنشأة الغازية بمنطقة تيغنتورين آثار على عقيدة الجزائر الأمنية وموقفها من مكافحة الإرهاب العابر للحدود في المنطقة، وتتلخص في التأكيدات التالية:

1 – التأكيد على أن الحل الأمني الحاسم والسريع هو الاختيار الوحيد والذي يدعمه الشعب عندما يتعلق الأمر بالأمن القومي والمساس بالسيادة الوطنية.

2 – التأكيد على مبدأ التفاوض مع الإرهابيين.

3 – التأكيد على الموقف الجزائري تجاه مكافحة الإرهاب ومستوى احترافية ودقة الجيش الجزائريفي تنفيذ عمليات مكافحة الإرهاب.

1– يحي محمد لمين مستاك ، **الأزمة في الساحل الأفريقي بين المشاريع الدولية والمقاربة الجزائرية** (برج بوعريريج: دار خيال للنشر والتوزيع، 2020)، ص 92.

** تضم كل من الجزائر، موريتانيا، النيجر، ومالي، بهدف تنسيق تحركات الجيوش، يقع مقرها في تمنراست بالجنوب الجزائري. تضم سبعة دول هي: بوركينافاسو، تشاد، ليبيا، ودول قيادة الأركان العملياتية المشتركة، تتولى تجميع المعلومات الأمنية المتعلقة بمنطقة الساحل الإفر يقي، ويقع مقرها الجزائر العاصمة.

2– المرجع نفسه، ص 93.

4- التأكيد على أن المقاربة الإقليمية هي الحل الأمثل لتسوية الأزمة الأمنية المعقدة ومحاربة التهديد الإرهابي العابر للحدود.

5- التأكيد على قدرة القوة الجزائرية لمكافحة الإرهاب وخبرتها في هذا الشأن.[1]

ومن بين الجهود الدبلوماسية التي بذلتها الجزائر في مسعاها المتواصل لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الأفريقي ما يلي:

1 - تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية مقابل الإفراج عن الرهائن.

2- عقد ندوة الجزائر الدولية بشأن الشراكة والأمن والتنمية، حيث نظمت الجزائر هذه الندوة في (7و8 سبتمبر 2011 كتجسيد لتوصيات الاجتماع الوزاري لدول الميدان المنعقد في 20 ماي 2011 بالعاصمة المالية باماكو). [2]

شارك فيها 38 وفد يمثل دول ومؤسسات مانحة ومنظمات إقليمية، إلى جانب دول الميدان (الجزائر، مالي، موريتانيا، والنيجر) لبحث إشكاليات الشراكة من أجل التنمية والأمن في منطقة الساحل، فكان من نتائجها توحيد الرؤى حول مقاربة أمنية لمكافحة الإرهاب بين دول الميدان والشركاء خارج الإقليم.[3]

3 - انضمام الجزائر للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب الذي تأسس في سبتمبر 2011 في نيويورك.[4]

ختاما تقوم المقاربة الجزائرية لمكافحة الإرهاب في بعدها الدبلوماسي على متلازمة ثنائية، تتجسد أولا في تعزيز التنسيق والتعاون الأمني القائم على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتركز ثانيا على الربط بين العمل الميداني لمكافحة الإرهاب ومحاربة الفقر انطلاقا من اعتبار التنمية أساس الأمن أي المزج بين العمليات الأمنية الرادعة والسعي لتحقيق التنمية.

3-البعد الاقتصادي والتنموي:

1- عبد الوهاب غربي، مرجع سابق، ص ص 237-238 .

2- منصور لخضاري، **السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات-الميادين-التحديات** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)،ص 154.

3- المرجع نفسه، ص 156.

4- عبد الوهاب غربي، مرجع سابق، ص 239.

4- اعتمدت الجزائر في مقاربتها الأمنية لمواجهة التهديد الإرهابي في الساحل الأفريقي على مبادرة "**النيباد**" كآلية للتنمية الشاملة، تنطلق من مجموعة من الأهداف مجددة بفترة زمنية تدوم إلى غاية 2015، متبوعة بمجموعة من المشاريع في مختلف القطاعات، حيث أدركت الجزائر أن هشاشة وضعف البنية الاقتصادية لدول منطقة الساحل الأفريقي سوف تنعكس بالضرورة على الجانب الاجتماعي ومن ثم الجانب الأمني الذي بدوره يؤثر على كل الجوانب الأخرى.كما اعتمدت هذه المقاربة على مفهوم "الدبلوماسية الاقتصادية" من خلال إقامة مجموعة من المشاريع والاستثمارات التنموية، خاصة في مجال الطاقة، من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومسح الديون وتقديم المساعدات المالية في إطار سياسة انتهجتها الجزائر للحد من التبعية الاقتصادية لدول المنطقة[1]،

5- تعتبر الجزائر أول دولة تمسح ديون 14 دولة أفريقية بقيمة 3.5 مليار دولار أغلبها دول الساحل الأفريقي التي يغذي فيها الفقر حالات التطرف والإرهاب، و تم تخصيص مساعدات مالية قصد تهيئة الأقاليم التي يتم فيها بناء السلم والأمن، حيث منحت 10 مليون دولار لدولة مالي في 2011 ،و مسحت الجزائر في ماي 2013 ديون 10 دول أفريقية بلغت قيمة 904 مليون دولار[2]، مما جعل مقاربتها الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي تتماشى مع الشق الدبلوماسي والاقتصادي بالاعتماد على ركيزتها الأساسية المتمثلة في الإتحاد الإفريقي.

ختاما لم تعد تقتصر العلاقات الجزائرية مع دول الساحل على الجانب الأمني فقط بل امتدت إلى الجانب الاقتصادي بعد الاتفاقيات التي أمضتها الجزائر مع كل من مالي، موريتانيا والنيجر، ومن مؤشرات ذلك اختتام الدورة العاشرة للجنة المختلطة الجزائرية-النيجيرية في 21 نوفمبر 2011 بالتوقيع على ثلاث اتفاقيات ومذكرتي تفاهم، لذلك تعمل الجزائر على مقاربة أمنية تعاونية إقليميا مع الأخذ بعين الاعتبار جدلية الأمن والتنمية، حيث ترى أن انعدام التنمية يؤدي إلى انعدام الأمن وانعدام الأمن يعرقل بناء التنمية.

3 – البعد الديني والثقافي:

يتمثل هذا البعد في تفعيل دور "الدبلوماسية الدينية" عن طريق الزوايا من خلال توظيف الطرق

1-فاتح خننو، "سياسة الجزائر في فضائها الأفريقي والمغربي: الشراكات لا التحالفات،" **مجلة آراء حول الخليج**، 02 ديسمبر 2018.

2- عبد الوهاب غربي، مرجع سابق، ص 240.

الصوفية التي تزخر بها الجزائر أبرزها الطريقة التيجانية الأكثر انتشار في دول الساحل الإفريقيوغرب أفريقيا، فالاستثمار في هذا الموروث الروحي الجزائري عبر المنطقة سيساهم بدون شك في تعظيم الدور الجزائري في المنطقة في إطار مقاربة أمنية تنبذ العنف والتطرف العنيف[1]

كان لهذه "المقاربة الروحية" رصيد تاريخي معتبر من الضروري إحياؤها ضمن رؤى جديدة لمواجهة انتشار التهديد الإرهابي في منطقة الساحل الأفريقي، منها على سبيل المثال فتح معاهد تكوين تستقطب الطلبة الأفارقة من دول الساحل الأفريقي لتكوينهم كأئمة ودعاة ينشرون اللغة العربية وتعاليم الدين الإسلامي على غرار "رابطة علماء ودعاة وأئمة دول الساحل" تسعى من خلاله إلبناء أمن فكري في منطقة الساحل الأفريقي باستخدام وسائل التنشئة الاجتماعية والدينية كالمدارس القرآنية والزوايا لفهم ونشر تعاليم الدين الإسلامي.

المبحث الثالث: الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإفريقية بعد 2015

إن الدبلوماسية الجزائرية تولي أهمية قصوى لقضية الأمن، من خلال حل النزاعات في المنطقة ومكافحة الإرهاب ، ومع تنامي ظاهرة الإرهاب العابر للحدود في منطقة الساحل الإفريقي، هذه المنطقة التي تشكل أولوية قصوى في أجندات سياستها الأمنية، بسبب ما تشهده من انفلات أمني رهيب يهدد أبعاد الأمن القومي الجزائري، لذلك تنطلق الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الساحل الأفريقي في فترة ما بعد 2011 وفق المنظور الأمني الجزائري من خلال الاهتمام الأمني والدبلوماسي بالأزمة الليبية والمالية باعتبارهما بؤرة تهدد أمن واستقرار المنطقة، الذي سينعكس حتما على الأمن القومي الجزائري بالدرجة الأولى، حيث سعت الجزائر لحل هاتين الأزمتين المعقدتين وفق مقاربة أمنية خاصة بها.

المطلب الأول: الوساطة الدبلوماسية في حل الأزمة الليبية

تنطلق المقاربة الجزائرية من دورها كوسيط فعال لحل الأزمة الليبية في إطار وحدة الشعب الليبي بعيدا عن التدخلات الأجنبية، وهذا ما أكده تصريح وزير الخارجية الجزائري رمطان

[1]– رفيق بوبشيش، "الدعوة إلى تفعيل الدبلوماسية الروحية عن طريق الزوايا،" **الشعب**، ع.17622(18 أفريل 2018)، ص.12

لعمامرة "**الجزائر تفضل دائما المقاربة التي تعزز الإيخاء، فنحن لا نؤمن بالحلول العسكرية حصريا، القائمة على علاقات القوة والتي تشكل بذور أزمات في المستقبل**"[1]

إن ما يجري في ليبيا منذ 2011 هو شأن حيوي بالنسبة للجزائر وأمنها القومي، وأن أمن ليبيا هو من أمن الجزائر نظرا لعدة اعتبارات تتعلق أولا بالروابط التاريخية العميقة التي تجمع البلدين، بالإضافة إلى الاعتبارات الجغرافية المتمثلة في التخومية والحدود المشتركة (982 كلم) فضلا عن الاعتبارات الاجتماعية المتعلقة بالروابط التي تجمع عائلات وقبائل لها امتدادات في كلا البلدين.[2]

تلعب الجزائر دورا محوريا وحيويا في حل الأزمة الليبية نظرا لثقلها الجيوسياسي في المنطقة كدولة تعمل وفق مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول،

ومن هذا المنطلق تكون المبادرة الجزائرية الأكثر قبولا لدى غالبية الأطياف الليبية خاصة في ظل التنافس الفرنسي الإيطالي للتحكم في الملف الليبي، حيث تحظى الجزائر بالثقة والقبول لدى جميع الفرقاء في ليبيا، وهذا راجع لعدة أسباب، منها:

1- الوقوف على بعد مسافة واحدة من جميع الفرقاء في ليبيا واستعداد الجزائر التام لاحتضان أي مفاوضات بين الأطراف الليبية.

2- الاهتمام بوحدة ليبيا واستقرارها واسترجاع سيادة الشعب الليبي.

3- توافق الموقف الجزائري من حل الأزمة الليبية مع مخرجات مؤتمر برلين 19 جانفي 2020 الرافض للانتشار العسكري الأجنبي مهما كان نوعه، والرافض كذلك لتوريد السلاح وتوزيعه على القبائل الليبية.

4 - العمل الدبلوماسي الصامت في حل الأزمة الليبية والبعد عن الترويج الإعلامي.

5 - السعي لتفعيل عدد من المبادرات مع دول الجوار الإقليمي لليبيا، ممثلة في مصر وتونس، والسودان والتشاد والنيجر لاتخاذ موقف واحد.[3]

عملت الجزائر على إيجاد توافق إقليمي ودولي لحل الأزمة الليبية من خلال استقبالها لعدد من وزراء خارجية الدول المهتمة بالشأن الليبي، إضافة إلى الزيارات المكثفة لوزير الشؤون

---

[1]- سمير قط ، "السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا: التطورات والمحددات،" **مجلة العلوم السياسية والقانون**، ع.1 (2017)، ص 85.

[2]- نسيم بوبرطخ، مرجع سابق ، ص 36

[3]- المرجع نفسه، ص 40.

الخارجية لعدة دول على غرار ايطاليا وروسيا التي تتوافق مع الجزائر في مواقفها إزاء حل الأزمة الليبية، حيث تبنت المقاربة الجزائرية لحل الأزمة الليبية الحل السياسي القائم على:

1- وقف إطلاق النار والتخلي عن الحسابات الظرفية من أجل إرساء الثقة بين الأطراف الليبية.

2- الابتعاد عن الاستواء بأطراف خارجية ونبذ كل التدخلات الخارجية مهما كان مصدرها وشكلها والتي تبقى العامل الرئيسي في إطالة الأزمة الليبية.[1]

أكدت الجزائر على ضرورة أن يكون الحل الليبي سياسيا، سلميا وشاملا لكل القوى السياسية الشرعية في الحوار الوطني من خلال تسخير جهودها السياسية والدبلوماسية،

خاصة دورها داخل منظمة الإتحاد الإفريقي وتسهيل مهمة المبعوث الأممي غسان سالمة في 2017 لخدمة القضية الليبية و تحقيق السلم، لأن السلم في ليبيا يخدم أهداف الأمن الإقليمي في المنطقة ككل ومنه الأمن القومي الجزائري.[2]

كما أكد ذلك في هذا الصدد رئيس الجمهورية خلال مشاركته في القمة 33 للإتحاد الإفريقي المنعقدة بأديس أبابا في 9 و 10 فيفري 2020 ، بقوله "**إن حل الأزمات في القارة يجب أن يقوم على الحل السلمي والحوار الشامل والمصالحة الوطنية دون أي تدخل أجنبي**"[3]

في الأخير يمكن القول أن منطقة الساحل الإفريقي تعد من أكثر المناطق تضررا بالتهديد الإرهابي العابر للحدود وصراع القوى الكبرى حول موارد الطاقة بعد الأزمة الليبية في 2011، وتعد مالي الأكثر تضررا من هذه الأزمة خاصة في ظل استمرار أطراف دولية في تغذية النزاع الليبي بالمال والسلاح والمرتزقة، وهو ما يعكسه تصاعد الهجمات الإرهابية بمالي وسيطرتها على المدن الشمالية والذي انعكس بدوره على أمن واستقرار منطقة الساحل الإفريقي ومنه الأمن القومي الجزائري.

المطلب الثاني: الوساطة الدبلوماسية في حل الأزمة المالية

مع بداية الأزمة في مالي بلغ التهديد الإرهابي ذروته في منطقة الساحل الأفريقي جراء تداعيات الانفلات الأمني الذي شهدته الدولة الليبية المجاورة والتدفق الهائل لمختلف الأسلحة منها إلى منطقة الساحل الأفريقي، هذا ما جعل الجزائر ترافع من أجل تفعيل الحل السياسي في

---

[1]- عبد الوهاب غربي، مرجع سابق ، ص 231.

[2]- المرجع نفسه، ص 231.

[3]- كلمة الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون في القمة 33 للإتحاد الإفريقي، **قناة الغد**، 9 فيفري 2020.

مالي وتخطي الصعوبات التي يواجهها تنفيذ اتفاق السلم والمصالحة المنبثق عن مسار الجزائر في 2015 والذي يحظى بقبول لدى جميع القوى والأطراف السياسية في مالي، وذلك من أجل استعادة الاستقرار و سلطة الدولة عبر بناء مؤسسات وطنية قوية بصفتها شرطا أساسيا لتفعيل أطر مكافحة الإرهاب وتمدده إلى دول الجوار الإقليمي منها الجزائر.

كان الدور الجزائري تجاه ما يحدث في مالي قائم على سياسة التوازن بين أطراف النزاع لضمان عدم امتداد الصراع إلى الداخل الجزائري ومنع الحركات الأزوادية من تشكيل كيان مستقل عن مالي بجوار الجنوب الجزائري، فهي ترى أن أي تدخل أجنبي في مالي يعد تهديدا ألمنها واستقرارها، وهو ما صرح به الوزير الأول أحمد أويحي بقوله:" **أي تخل أجنبي في مالي سيمثل تهديدا أمنيا مباشرا للجزائر**"، كما صرح الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والأفريقية صراحة: "**الوحدة الترابية لمالي غير قابلة للتفاوض**"[1]

وأكدت الجزائر في كل مواقفها الرسمية من أزمة شمال مالي على أولوية الحل السياسي بين الحكومة المالية وقبائل الطوارق دون إشراك الجماعات الإرهابية، كما جددت الجزائر خلال الدورة الرابعة للجنة المختلطة للأمن الجزائرية–المالية المنعقدة في جانفي 2019 بالجزائر العاصمة، عزمها على مرافقة مالي في مسعى السلم والمصالحة الوطنية وعلى رفع مستوى التعاون من أجل تحقيق السلم والأمن في مالي في إطار مسعى الجزائر التي طالما عملت على تجسيده من خلال إتفاق السلم المنبثق عن مسار الجزائر 2015 الذي يبقى المخرج الوحيد للأزمة الأمنية في مالي، بعدما استطاعت الجزائر اقناع تنسيقية الحركات الأزوادية بالتوقيع على إتفاق السلم المتعثر، لأنه بدون سلم وأمن في مالي لن يكون لأي مسعى سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي نتيجة مرجوة.[2]

رغم استمرار جولات مفاوضات مسار الجزائر، إلا أنه لم يتم التفاهم حول نقطة جوهرية تهدد مسار التفاوض والمتمثلة في الهندسة الدستورية والمؤسساتية التي ستقوم عليها العلاقة بين الطرفين (مالي وتنسيقة الحركات الأزوادية)، فالطرف الأزوادي تنازل عن فكرة الانفصال من أجل وحدة مالي رغم الضغط الشعبي الأزوادي، لكنه يصر على إنشاء فدرالية أزواد وفدرالية

---

[1]–حورية ساعو و محمد غربي ، "موقف الجزائر من التدخل الفرنسي في مالي،" **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، ع.08(جوان 2017).

[2]– عبد الوهاب غربي، مرجع سابق، ص 234– 235.

مالي باعتباره الحل الذي سيضمن سيادة مالي على كامل ترابها ويلبي بعض طموحات "الأزواديين"، غير أن مالي بدعم بعض الوسطاء تصر على رفض هذا الخيار، لكنها لا تمانع في تحقيق لا مركزية موسعة و اصلاحات دستورية وسياسية تلبي طموحات الأزواديين " ، وهو ما يشكل عائقا أمام تنفيذ إتفاق السلم والمصالحة المنبثق عن مسار الجزائر الذي ينبغي تسويته من أجل استقرار مالي كدولة مركزية في منطقة الساحل الإفريقي.[1] لقد قاد الوسيط الجزائري عملية وساطة شاقة وطويلة للوصول إلى نقاط تفاهم بين

الأطراف المتنازعة في مالي، وقد تبنت الجزائر في إدارتها لهذه الوساطة عدة مبادئ أهمها مبدأ حسن الجوار، ومبدأ الحل السلمي للنزاعات، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ورفض أي تدخل أجنبي سيما أن ذلك من شأنه أن يمس بأمن الجزائر بحكم التجاور بينها وبين مالي.[2]

ختاما إن الانعكاسات الأمنية والاستراتيجية غير المباشرة التي ينتجها الإرهاب العابر للحدود في منطقة الساحل الإفريقي على الأمن القومي الجزائري والتي لا يمكن قياسها، فرض على الجزائر تكييف مفهومها لأمنها القومي ومقاربتها الأمنية وفق هذه التغيرات الاستراتيجية وما يخدم أهداف سياستها الخارجية، التي تضمن لها حماية حدودها من كل التهديدات والنزاعات القادمة من دول الجوار.

المطلب الثالث: تقييم الوساطة الجزائرية في حل الأزمات

تحرص الجزائر بشدة على تحريك الإتحاد الإفريقي باعتباره المؤسسة الإقليمية الهامة الواجب اللجوء إليها لحل مختلف أزمات القارة الإفريقية ومنها أزمات منطقة الساحل الإفريقي، فهي بذلك تدعم أولوية التعاون داخل المؤسسات الإقليمية والتحرك الجماعي ضمن المجموعة الإفريقية على المؤسسات الدولية لحل الأزمات ومكافحة التهديد الإرهابي في منطقة الساحل الإفريقي خاصة، لذلك سعت الجزائر في إطار الإتحاد الإفريقي إلى إقامة قوة إفريقية للرد السريع على الأزمات والنزاعات الأفريقية، تخص دول الإتحاد الإفريقي في انتظار تفعيل هذه القوة المقررة في 2015 ، وكان الهدف من اللقاءات الأمنية التي عقدت بإرادة جزائرية والتي بلغ عددها أكثر من 60 لقاء في 2012 وما يقاربها في 2013 معظمها بين دول الساحل

---

[1]– المرجع نفسه، ص 235.

[2]– كعوان نور الهدى، لكواغط ابتسام، **دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الدولية**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في القانون العام، تخصص قانون دولي وعلاقات دولية، (جامعة محمد الصديق بن يحى جيجل،2015–2016)،ص 242.

الأفريقي، وتسهيل مهمة البعثات الأممية(تسهيل مهمة المبعوث المبعوث الأممي غسان سالمة في 2017)، ما هو إلا سعي إلى تفعيل هذا العمل الإقليمي المشترك.[1] وهو ما أكده رئيس الجمهورية في قمة أديس أبابا في شهر فيفري 2020.

لم يحد الموقف الجزائري تجاه الأزمة الليبية عن المبادئ العامة التي تحكم سياستها الخارجية المستندة أساسا إلى الالتزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ودعم التعاون الدولي مع الأخذ بعين الاعتبار سياسة حسن الجوار، وهي المبادئ التي أطرت مسعى الجزائر لتبني الحل السلمي (الحل السياسي)، المتوافق مع قرارات الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي، لكن الدور الجزائري لتسوية الأزمة الليبية بعيدا عن الحل العسكري واجه عدة تحديات،أبرزها لامبالاة وعدم اهتمام بعض الأطراف الإقليمية التي قد تكون تحت ضغوطات غربية، في الوقت الذي تفتقد فيه بعض الأطراف الأخرى إلى قدرات دبلوماسية وأمنية، بالإضافة إلى إصرار بعض القوى الدولية (مثل فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية) على توريط الجزائر في ليبيا أو دفعها نحو المشاركة في التحالف الدولي للقضاء على "داعش" من خلال إشاعة المخاوف حول تهديد "جند الخلافة في الجزائر" الموالي لتنظيم "داعش".[2]

وتكمن أهم التحديات التي تواجها الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية فيمايلي:

* لم يتم إدماج جزء كبير من الشعب الليبي في العملية السياسية، وتم إدماج فقط من يملكون القوة المسلحة على الأرض، وهذا لا يفضي إلى بناء دولة مستقرة لا تنعكس تأثيراتها السلبية على جيرانها.

* وجود كتلتين تدعي كل واحدة منها الشرعية والممثلة الوحيدة للشعب الليبي.

* تحفظ بعض الأطراف الليبية في الداخل من الوساطة الجزائرية، وكذلك بعض الأطراف في الخارج التي تدعم طرف على حساب طرف أخر.

* بعض الأطراف الإقليمية غير مبال بما يحدث في ليبيا، أو مكبل بالضغوطات الغربية مما يزيد العبء على الجزائر، فهناك ضغوطات أمريكية وفرنسية للزج بالجيش الجزائري للتدخل في ليبيا كمحاولة لاستنزاف القدرات المالية والعسكرية للجزائر هدفها السيطرة على النفط الليبي والنقد الأجنبي لدولة الجزائر الذي يقدر بحوالي 300 مليار دولار.

---

[1]– عبد الوهاب غربي، مرجع سابق، ص 254.

[2]– المرجع نفسه، ص 231–232.

* الموقف المصري الذي يفضل الخيار العسكري حلل الأزمة في ليبيا.[1]

كان موقف الجزائر الرسمي من أزمة شمال مالي هو أولوية الحل السياسي للازمة بين الحكومة المالية و قبائل الطوارق ، دون إشراك الجماعات الإرهابية التي شاركت في عملية الانفصال ، كما أن معالجة الأزمة تكون في إطار دول الساحل الإفريقي دون تدخل أجنبي، وهي تتعارض بذلك مع الرؤية الفرنسية في حل الأزمة ، وترى فرنسا إن الوضع في منطقة الساحل الإفريقي ، أصبح خطيرا لأنه تم لأول مرة سيطرة جماعات إرهابية على مدن بأكملها مما يتطلب تدخلا أجنبيا و هو ما رفضته الجزائر.[2]

وظلت الجزائر تدعم الحوار السياسي لحل الأزمة في شمال مالي ، لذلك حرصت على الحفاظ على اتصالاتها مع مختلف الأطراف . كما قامت بعقد اجتماع بين مدنيين من المجتمع المدني في مالي لتفعيل الحوار السياسي، و في جوان 2013 تم عقد جلسة حوار بين عدد من الجماعات التي تمثل المتمردين الطوارق في شمال مالي إلى نهاية جانفي 2014.

ولتحصين منطقة شمال مالي من خطرا الانفصال ، بادرت الجزائر إلى إنشاء اللجنة الثنائية الإستراتيجية كما تم التوقيع على اتفاق السلم و المصالحة في مالي المنبثق عن مسار الجزائر وهذا في 19 جوان 2018[3]. كما جددت الجزائر خلال الدورة الرابعة للجنة المختلطة للأمن الجزائرية–المالية المنعقدة في جانفي 2019 بالجزائر العاصمة، عزمها على مرافقة مالي في مسعى السلم والمصالحة الوطنية.[4]

كما رفضت الجزائر فكرة انفصال الأزواد لتخوفها من إعادة إنتاج فكرة الانفصال في مناطق الطوارق لديها ، وسرعان ما تحركت الجزائر على جبهتين ، حيث سارعت السلطات إلى الاجتماع بقيادات قبائل الطوارق الجزائرية في ولاية تمنراست ، وحصلت على وعد من زعيم الطوارق لديها "أمين العقال" وهذا للمحافظة على أمن المنطقة.[5]

---

[1]– علي مصباح محمد الوحيشي، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية الراهنة،**مجلة الدراسات القانونية و السياسية** – العدد 50 – المجلد 50 (جانفي 2017)، ص 15.

[2]– بارش أحلام، دور السياسة الخارجية الجزائرية في حل الأزمة في مالي، **مجلة طبنـة للدراسات العلمية الأكاديمية**، المجلد 04، العدد03 ،(2021)، ص 516.

[3]– وهيبة دالع، مرجع سابق، 249.

[4]– عبد الوهاب غربي، مرجع سابق ، ص 235.

[5]– بارش أحلام، مرجع سابق، ص 518.

ختاما لعبت الجزائر دور الوسيط الناجح والفعال في إدارة الأزمة في مالي من خلال مبادئها الثابتة ونبذ العنف ودعم الحوار السياسي وانجاح المفاوضات بين الأطراف المتنازعة ، ورفض التدخل الأجنبي.

ومن خلال قيادة الجزائر للمسار التفاوضي صادفت العديد من العراقيل و التحديات كوجود مبادرات تطرحها بعض الدول الكبرى باعتبار أن الساحل الإفريقي هو امتداد استراتيجي لها هذا ما يستدعي ضرورة التمسك بمبادئ الحوار لتحقيق معادلة أمنية ناجحة في منطقة الساحل وكذا وضع استراتيجيات و مقاربات أمنية إقليمية ودولية.

خلاصة الفصل الثاني:

تعتبر الجزائر لاعبا محوريا في نطاقها الإقليمي والمتمثل أساسا في منطقة الساحل الإفريقي وترجع أهمية منطقة الساحل الإفريقي بالنسبة للأمن القومي الجزائري في بعده الإقليمي إلى طبيعة موقعها الجغرافي المتاخم للحدود الجزائرية والمقدرة بحوالي 3819 كلم أي ما يعادل 60% من مجموع حدودها البرية.، حيث أضحت الجزائر مطالبة بمعالجة مختلف مصادر التهديدات المتفاقمة بالمنطقة أبرزها التحديات الجيو سياسية ، أزمة الطوارق و أزمة الإرهاب، وفق مقاربة أمنية خاصة بها، تجلت من خلال دور وفعالية الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات في إفريقيا عامة وفي منطقة الساحل الإفريقي خصوصا، وهو ما استعرضناه من خلال الوساطة الجزائرية في حل الأزمة الليبية والأزمة المالية، إذ لم تحد الجزائر تجاه الأزمة الليبية عن المبادئ العامة التي تحكم سياستها الخارجية المستندة أساسا إلى الالتزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ودعم التعاون الدولي مع الأخذ بعين الاعتبار سياسة حسن الجوار، أما فيما يخص الشأن المالي فقد لعبت الجزائر دور الوسيط الفعال في إدارة الأزمة من خلال مبادئها الثابتة ونبذ العنف ودعم الحوار السياسي وانجاح المفاوضات بين الأطراف المتنازعة ، ورفض التدخل الأجنبي.

الخاتمة

دفعت الظروف الأمنية الهشة في إفريقيا عموما و دول الساحل الإفريقي خصوصا إلى العمل على تغطية الانكشاف والهشاشة الأمنية في الجنوب خاصة، وهو ما يهدد الأمن القومي الجزائري، لا سيما مشكلة الإرهاب الذي أضحى عابرا للحدود، إضافة إلى مشكلة الطوارق.

تشهد السياسة الخارجية الجزائرية في الآونة الأخيرة حركية دبلوماسية مكثفة تجاه الوسط الجغرافي المحيط بها، استنادا إلى العمق الاستراتيجي الذي يمنحها القوة للتحرك في محيطها الجيو سياسي، كما أن أولويات السياسة الخارجية الجزائرية ترتكز على الأمن بمفهومه الواسع، وفق مقاربة أمنية خاصة تعنى بمواجهة التهديدات الخارجية خاصة في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وحل النزعات بطرق سلمية، وذلك من خلال تلميع صورة الجزائر في الساحة الدولية فيما يعرف بالدبلوماسية التي تعرف نشاطا ملحوظا بسبب التحولات الإقليمية والجهوية التي تعرفها مناطق الجوار.

إن الدول المجاورة للجزائر تشهد حالة من لا استقرار أمني وصل لدرجة حدوث تدخل أجنبي في ليبيا بواسطة الحلف الأطلسي، وفي مالي عن طريق القوة العسكرية الفرنسية. لذى توجب على الجزائر إعادة النظر في إستراتيجية سياستها الخارجية بما يخدم أمنها القومي في مفهومه الموسع.

فسعت الدبلوماسية الجزائرية جاهدة في إطار التنافس الإقليمي والدولي إلى إيجاد تسوية للنزاع الليبي عبر الحوار بين الفرقاء الليبيين، لأن الأزمة الليبية تمثل تهديدا مباشرا على حدود الجزائر وأمنها القومي،خاصة في ظل انتشار الإرهاب على المستويين الإقليمي والدولي، الذي أضحى يمثل هاجسا لجميع دول العالم.

كما لعبت الجزائر دور الوسيط في حل الأزمات ومواجهة النسيج الملغم القادم من الجنوب خاصة من دولة مالي ، وهذا ما يهدد الأمن القومي الجزائري، لاسيما مشكلة الطوارق الذين يمثلون أحد مكونات المجتمع الوطني.

وتعود أسباب اهتمام الجزائر بمنطقة الساحل الإفريقي إلى مجموعة من النقاط وهي:

* لا مكانة للأمن في منطقة الساحل الإفريقي دون وجود مقاربة جماعية إقليمية لحماية الحدود من دول الجوار، ويكون هذا التعاون في المجال الشرطي والمجال العسكري العملياتي.
* لا يوجد ما يؤكد استحالة استنساخ نموذج تنظيم "داعش" في صيغته الدموية، مادامت بعض دول الساحل تعاني من الهشاشة والفقر وانعدام التنمية والتوازن الجغرافي ومشاكل الهوية.
* يستحيل على دولة بمفردها أن تؤسس لدبلوماسية أمنية دون شراكة حقيقية في مجال التنمية الاقتصادية، ودون عملية إعادة بناء جيوش المنطقة وفق قاعدة عسكرية راسخة.
* ضرورة بعث الروح في الإتحاد الإفريقي من جديد من أجل بسط الأمن والإسقرار في المنطقة.

لعبت الجزائر دورا مهما في إدارة و حل الأزمات قاريا، باعتبار أن القارة الإفريقية بمثابة عمقها الإستراتيجي، و انطلاقا من مبادئها الثابتة كمبدأ حسن الجوار و حل النزاعات سلميا، عملت السياسة الخارجية الجزائرية، من خلال و سيلتها الدبلوماسية، على لعب دور الوسيط في حل الأزمات و مواجهة التهديدات القادمة من جنوبنا الشاسع، فنجحت في حل العديد من الأزمات وفشلت في أخرى بسبب تضارب مصالح الدول الكبرى في المنطقة خاصة فرنسا بصفتها المسعتمر التقليدي في المنطقة والولايات المتحدة الامريكية بصفتها شرطي العالم ،والذي يخول لها التدخل لحماية المنطقة من النزاعات والتهديدات الإرهابية بزعمها.

الملخص:

لعبت الجزائر دورا مهما في إدارة و حل الأزمات قاريا، باعتبار أن القارة الإفريقية بمثابة عمقها الإستراتيجي، و انطلاقا من مبادئها الثابتة كمبدأ حسن الجوار و حل النزاعات سلميا، عملت السياسة الخارجية الجزائرية، من خلال و سيلتها الدبلوماسية، على لعب دور الوسيط في حل الأزمات و مواجهة التهديدات القادمة من جنوبنا الشاسع، فنجحت في حل العديد من الأزمات وفشلت في أخرى بسبب تضارب مصالح الدول الكبرى في المنطقة خاصة فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية.

لم يبق بناء الأمن القومي الجزائري في بعده الإقليمي عبر منطقة الساحل الإفريقي يتجسد في تأمين الحدود الوطنية فحسب – رغم أهميته – والمتمثلة أساسا في مكافحة الإرهاب العابر للحدود والممزوج بمختلف أشكال الجريمة المنظمة، إضافة إلى أزمة الطوارق وغيرها... بل تعداه و دفع الجزائر إلى تبني مقاربة أمنية خاصة بها في إطار سياستها الأمنية للحفاظ على أمنها القومي في بعده الإقليمي الذي يشهد حالة انفلات أمني مستمر، بسبب الظروف الأمنية الهشة في معظم دول المنطقة.

Summary:

Algeria has ever played an important role in managing and resolving continental crises, seeing that the African continent is its strategic depth, and based on its firm principles such as the principle of good neighborhood good relationships, in addition to peaceful conflict resolution. Through its diplomatic means, Algerian foreign policy has worked to be a mediator in resolving crises. Concerning the threats coming from southward, it succeeded in solving many trouble and failed in others too, due to the conflicting interests of the major countries in the region, in the example of France and the United States of America mainly.

The building of Algerian national security in its regional dimensions across the African Sahel is not only embodied in securing national borders - despite its importance - which is mainly represented in the fight against cross-border terrorism mixed with various forms of organized crime, the Tuareg crisis, and others, , it rather exceeded it and pushed Algeria to adopt its own security approach within the framework of its security policy to preserve its national security among regional dimensions, which achieves a state of constant insecurity, regarding the fragile security conditions in most countries in the region.

قائمة المراجع

1-المراجع باللغة العربية

أولا : الكتب

1- الأقداحي هشام محمود ؛ **السياسة الخارجية والمؤتمرات الدولية** .(الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة، 2012). قسم الدراسات والأبحاث، **السياسة الخارجية** ، الدنمارك: الآكاديمية العربية 2007-2008 .

2- النعيمي أحمد نوري ، **السياسة الخارجية** ، (الأردن : دار زهران ، 2010).

3- براون كريس ،**فهم العلاقات الدولية**،(دبي: مركز الخليج للدراسات الإستراتجية، 2004).

4- بن عنتر عبد النور ، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**: الجزائر، أوروبا، والحلف الأطلسي، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشرو التوزيع،2005).

5- بن عيسى محسن بن العجمي ، **الأمن والتنمية** ، ط1 ،(الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2011).

6- بوحنية قوي، **الجزائر والتهديدات الأمنية الجديدة من مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن**، ط1 (الأردن، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع،2017) .

7- بيليس جون و سميث ستيف ،**عولمة السياسات العالمية**،ترجمة ونشر: ط1، (دبي: مركز الخليج للأبحاث ، 2004) .

8- جندلي عبد الناصر ،**التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**،ط1،(الجزائر :دار الخلدونية ،2007).

9- حتى ناصيف يوسف ، **النظرية في العلاقات الدولية** ، (بيروت: دار النهضة العربية 1985).

10- حسين عدنان السيد **؛ نظرية العلاقات الدولية**' (بيروت : الجامعة اللبنانية ، 2003).

11- د. حتى نصيف يوسف ، **النظرية في العلاقات الدولية**، (بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 1985).

12- د. سليم محمد السيد ، **تحليل السياسة الخارجية**، (القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1989).

13- دالع وهيبة ، **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي** 1999-2017(الجزائر: منشورات دار الخلدونية،2018).

14- دالع وهيبة ، **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي** 1999-2017(الجزائر: منشورات دار الخلدونية،، 2018).

15- دورتي جيمس ، بالستغراف روبرت ؛ **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** . تر: وليد عبد الحي،(بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1985).

16- رامونيه إينياسيو ، **حروب القرن الحادي والعشرين: مخاوف وأخطار جديدة**، ترجمة خليل كلفت (القاهرة : دار العالم الثالث، 2005) .

17- زكي فاضل ،**السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية** ،(بغداد : مطبعة شفيق، 1975).

18- زنودة منى،" **تأثير النسق العقيدي على صناعة القرار في الدول العربية**: دراسة مقارنة للنموذجين الأردني و الجزائري"، أطروحة دكتوراه،)جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2017) .

19- ساعو حورية و غربي محمد ، "موقف الجزائر من التدخل الفرنسي في مالي،" الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ع.08(جوان 2017).

20- سليم محمد السيد ، **تحليل السياسة الخارجية** ، ط8 ،(القاهرة : مكتبة النهضة العربية، 1998).

21- طشطوش هايل عبد المولى ،**الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي** ،ط1، (عمان: دار المكتبة حامد للنشروالتوزيع، ،2012) .

22- علوان محمد يوسف ، **القانون الدولي لحقوق الإنسان** ،ج1، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ،2005).

23- علوي مصطفى ، **مفهوم الأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة** ، في قضايا الأمن في آسيا: هدى ميتكيس و السيد صدقي عابدين ، مركز الدراسات الآسيوية ،(مصر: جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد و العلوم السياسية،2004) .

24- عليوة السيد ، **أصول العلاقات الدولية**، (القاهرة: كلية التجارة، جامعة حلوان، 2000).

25- غريفيش مارتن و أوكالاهان تيري ، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2002).

26- لخضاري منصور ، **السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات–الميادين–التحديات** (بيروت: المركز العربي للألبحاث ودراسة السياسات، 2015).

27- لويد جنس، ' **تفسير السياسة الخارجية** ، تر: سليم محمد السيد ، مفتي محمد بن احمد ، (الرياض: عمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك سعود للنشر،1989).

28- مستاك يحي محمد لمين ، الأزمة في الساحل الأفريقي بين المشاريع الدولية والمقاربة الجزائرية (برج بوعريريج: دار خيال للنشر والتوزيع، 2020).

29- مصباح زايد عبد الله ، **السياسة الخارجية** . ط8 ،(طرابلس : دار تالة ، 1999).

30- مصباح عامر ، **تحليل السياسة الخارجية**، (الجزائر : دار هومه 2010).

31- مصباح عامر ،**نظريات التحليل الإستراتيجيي الأمني للعلاقات الدولية** ،ط1،(القاهرة: دار الكتاب لحديث،2011).

32- ويلكينسون بول ، **العلاقات الدولية**،ترجمة لبنى عماد تركي، ط1،(مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2013).

ثانيا: المجلات والدوريات

1- الحضرمي عمر، "الدولة الصغيرة : القدرة والدور" ، **مجلة المنارة** ، المجلد 19 ،العدد: 4 ،2013 .

2- الدروبي رانية ثابت ، "واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية "، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**،المجلد 25، العدد01.

3- الدويري فايز محمد ، مفهوم الأمن مستوياته وصيغه وتهديداته،**المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد16، 2008.

4- بارش أحلام، دور السياسة الخارجية الجزائرية في حل الأزمة في مالي، **مجلة طبنــة للدراسات العلمية الأكاديمية**، المجلد 04، العدد03 ،(2021).

5- برباش رتيبة، مشكلة الطوارق في منطقة الساحل الافريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري،(**المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**،العدد 09، ديسمبر 2017).

6- برقوق محند ،' "**التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي**،" **الشعب**، ع.14466(06 جانفي 2008).

7- بوبرطخ نسيم ، "الأزمة الليبية: ضرورة اعتماد مقاربة سياسية بناءة،" **الجيش**' ع.685(أوت 2020)

8- بوبشيش رفيق ، "الدعوة إلى تفعيل الدبلوماسية الروحية عن طريق الزوايا،" **الشعب**، ع.17622(18 أفريل 2018).

9- بوشربة علي ، "التغيرات المناخية واللاجئون،" الجيش، ع.531(أكتوبر 2017).

الحربي سليمان عبد الله ، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 19، 2008.

10- خننو فاتح ، "سياسة الجزائر في فضائها الأفريقي والمغربي: الشراكات لا التحالفات،" **مجلة آراء حول الخليج**، 02 ديسمبر 2018.

11- د. سليم محمد السيد ، **التحليل العلمي للسياسة الخارجية** . إطار نظري، الفكر الاستراتيجي العربي، العدد 40، أفريل 1992.

12- دندن عبد القادر ؛ " نظرية الدور في تحليل السياسة الخارجية " . مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي : "دور الجزائر الإقليمي : المحددات والأبعاد " ، جامعة تبسة (الجزائر)، يومي 29/28 أفريل، 2014.

13- شلبي محمد ، "الدولة والتحولات الوطنية الراهنة"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والاعلامية**، (الجزائر: دار هومة، 2003).

14- قط سمير ، "السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا: التطورات والمحددات،" **مجلة العلوم السياسية والقانون**، ع.1 (2017) .

15- كاهي مبروك ،منطقة الساحل الإفريقي :صراعات قديمة وتحديات جديدة، الملتقى الوطني الثاني حول: "**دورالجزائر في بناء السلم والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي في ظل التحديات الراهنة**"، المركز الجامعي تمنغست 21-22 فيفري 2013.

16- كلمة الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون في القمة 33 للإتحاد الإفريقي، **الغد**، 9 فيفري 2020.

17- محصول حمزة ، "مكافحة الإرهاب بالساحل الأفريقي، مراجعة المقاربة الأمنية وتنويع الشركاء،" **الشعب**، ع.18286(24 جوان 2020).

18- محمد شلبي، "**البيئة في منظارات العلاقات الدولية**"، المجلة الجزائرية للاتصال ،(الجزائر: جامعة الجزائر3،2011).

19- مصباح علي الوحيشي محمد ، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية الراهنة،**مجلة الدراسات القانونية و السياسية** – العدد 50 – المجلد 50 (جانفي 2017).

ثالثا:المذكرات والرسائل الجامعية:

1- بن عمر عشورة ،**البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية منذ 2011**، مذكرة تخرج ماستر، تخصص علاقات دولية واستراتيجية،جامعة محمد خيضر بسكرة، 2019.

2- بودن زكريا؛ " **أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطن الجزائري واستراتجيات مواجهتها 2010-2014.** "رسالة ماجستير ،(جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، قسم العلوم السياسية ، 2015).

3- دالع وهيبة ،" **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي 1999 -2014** ."أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر 03 ، قسم العلوم السياسية،2015).

4- زعيتري يوسف ، " **السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الدول العربية 2016/2011**، مذكرة ماستر، (جامعة زيان عاشور، الجلفة ، قسم العلوم السياسية، 2017).

5- العايب سليم ، "**الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي**". مذكرة ماجستير،(جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ، 2011).

6- غربي عبد الوهاب ، **التهديد الإرهابي في منطقة الساحل الأفريقي وانعكاساته الأمنية على الجزائر في فترة 2011 – 2020**، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر 3،2021.

7- كعوان نور الهدى، لكواغط ابتسام، **دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الدولية**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في القانون العام، تخصص قانون دولي وعلاقات دولية، (جامعة محمد الصديق بن يحى جيجل،2015-2016).

8- موصر نعيمة ، **الأمن القومي الجزائري بين المتغيرات الداخلية والخارجية:** مقاربة لإعادة بناء عقيدة أمنية جزائرية، مذكرة تخرج ماستر، تخصص دراسات إقليمية، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو، 2019 .

رابعا: المواقع الإلكترونية

1- قمة دول الساحل في فرنسا: **ماكرون يعلن إرسال 220 جنديا إضافيا لتعزيز قوة برخان**

WWW.FRANCE24.COM.LE 13/01/2020,

2-الكتب باللغات الاجنبية :

1- LES LIVRES :

1. BALAZCQ THIERRY, **QU'EST-CE QUE LA SECURITE NATIONAL**,LA REVUE YNTER NATIONAL.
2. BUZAN BARRY, **« NEW PATTERNS OF GLOBAL SECURITY IN THE TWENTY-FIRST CENTURY**»INTERNATIONAL AFFAIRS,vol.3(1991).
3. BUZAN BARRY,**:SECURITY ANEUR FRAME WORK FOR ANALYSIS IYNNERRRER PUBLISISHRS**.1998.
4. KEN BOOTH THEORY,OF WORLD SECURITY.CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS.2007.

2- LES SITES ELECTRONIQUES :

1- HTTPS://AR.WIKIPEDIA.ORG/WIKI/%D9%85%D9%84%D9%81:MAP_SAHEL_2.SVG

الفهرس

مقدمـــــة..... أ

الفصل الأول: البعد الأمني والسياسة الإفريقية الجزائرية – الإطار النظري والمفاهيمي... 1

المبحث الأول: البعد الأمني والسياسة الخارجية– إطار مفاهيمي..... 1

المطلب الأول: مفهوم الأمن. 1

المطلب الثاني: مستويات الأمن..... 3

المطلب الثالث: أبعاد الأمن في السياسة الخارجية..... 7

المبحث الثاني: البعد الأمني والسياسة الخارجية– إطار نظري..... 10

المطلب الأول : المفهوم العقلاني للأمن..... 10

المطلب الثاني: المفهوم الليبرالي للأمن..... 13

المطلب الثالث: المفهوم النقدي للأمن..... 14

المبحث الثالث: الإطار النظري للسياسة الخارجية..... 16

المطلب الأول : مفهوم السياسة الخارجية..... 16

المطلب الثاني: محددات وأدوات السياسة الخارجية..... 18

المطلب الثالث: نظريات السياسة الخارجية..... 23

خلاصة الفصل الاول..... 27

الفصل الثاني: المقاربة الأمنية الجزائرية تجاه افريقيا بعد2015 28

المبحث الأول: تحديات الأمن القومي الجزائري على الجبهة الساحلية..... 28

المطلب الأول: التحديات الجيوسياسية في الساحل الإفريقي..... 28

المطلب الثاني: تحديات أزمة الطوارق..... 31

المطلب الثالث: تحديات أزمة الإرهاب..... 35
المبحث الثاني: السياسة الأمنية الخارجية للجزائر بعد2015 39
المطلب الأول :الإستراتيجية الجزائرية الإفريقية بعد 2015..... 39
المطلب الثاني: أبعاد السياسة الأمنية للجزائر بعد 2015..... 42
المبحث الثالث: الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإفريقية بعد 2015..... 47
المطلب الأول :الوساطة الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية..... 47
المطلب الثاني: الوساطة الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة المالية..... 50
المطلب الثالث: تقييم الوساطة الجزائرية في حل الأزمات..... 52
خلاصة الفصل الثاني..... 55
الخاتمة..... 56
الملخص..... 58
قائمة المراجع..... 60